حكم
[الكثير وما في معناه]
عند ابن الأثير ت[٦٠٦هـ]
في كتابه
البديع في علم العربية

دراسة تحليلية تطبيقة

بقلم

د / إيمان أحمد إسماعيل حمودة

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

في الإسكندرية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

ملخص البحث

دارت الدراسة حول مفهوم الأحكام النحوية ، وأثرها في التقعيد النحوي؛ وذلك من خلال حكم (الكثير وما في معناه) ، ودلالة ألفاظه في اللغة والاستعمال ، وقد أوضحت الدراسة أن الأحكام النحوية جاءت أنواع متعددة ومتنوعة ، فالحكم الواحد له فروع موزعة بين المعنى الحكمي ، والتعليلي، وتارة تكون بلفظها الصريح ومعناها اللغوي الحقيقي ، وتارة أخرى بمعناها الحكمي.

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي التطبيقي لـ(حكم الكثير وما في معناه) عند ابن الأثير ، والذي اعتمد في اختياراته على هذا الحكم بكثرة ملفتة لنظر المتتبع للأحكام الواردة في كتابه : ((البديع في علم العربية)) وقد تنوع معنى الحكم ودلالته النحوية بين الاستعمال اللغوي والاصطلاحي، وتضمنه معاني أحكام أخرى ، أو إقرار قياس من الأقيسة النحوية مع إبراز أبرز التطبيقات لتلك المعاني والأقيسة من حيث الآراء والتعليلات ، والشاهد النحوي والتوجيه الإعرابي له ، لتجعل النص أساسا ؛ للتوضيح والتبيين ، وبناءً عليه جرى تقسيم المادة النحوية والصرفية المختصة بالحكم عند ابن الأثير في البحث ، حيث قمت بتحليلها موضحة موقع الحكم منها من حيث الكثرة وما في معناها .

Research Summary

The study examined the concept of grammatical provisions and their effect on grammatical grammar. This is done through the rule of many and its meaning and the meaning of its words in language and usage. The study showed that grammatical sentences came in many different types. , And sometimes be explicit phrase and its real linguistic meaning, and sometimes in the sense of governance.

The research was based on the applied analytical approach to the rule of many and what it means in Ibn al-Atheer, which was adopted in his choices on this provision with remarkable strikingness when tracing to the provisions of his book: (Al-Budai'a in the science of Arabic). The meaning of the rule and its grammatical significance Between the use of language and terminology, and included in the meanings of other provisions, or the adoption of a measure of grammatical values, highlighting the most prominent applications of those meanings and values in terms of opinions and explanations, and grammatical evidence and guidance, to make the text center mainly; for clarification and clarification, The ruling of Ibn al-Atheer in the research, where I did research and analysis of the location of governance in terms of abundance and what it means.

المقدمة

أحمدك ربى حمداً يكافىء نعمك الجلية، ويعادل تتابع أفضالك على نبيك محمد(ﷺ)، وأصلى وأسلم على نبيك الكريم معلم البشرية وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين فكانوا من بعده أئمة وعلماء وارثين.....و بعد.

فإن الحديث عن الأحكام النحوية مقصد هام من مقاصد الدراسات النحوية ، وعلى الرغم من أن الأصول النحوية قد نالت من الاهتمام والدراسة لدى الباحثين الكثير ، إلا أن الأحكام النحوية ودلالتها والتمثيل لها، لم تنل القسط الوافر من البحث والدراسة ، سواء من العلماء القدامى أم المحدثين إلا القليل منها ، ككتاب لمع الأدلة للأنباري ، والاقتراح للسيوطي وهي محاولات نافعة مع ما ينقصها من شروط لتحديد معالم كل حكم ، والتمثيل له لتوضيحه وتفسيره ، وعلى نفس منهج السلف صار الخلف من العلماء المحدثين كسعيد الأفغاني ، وتمام حسان ، ومحمد عيد ، وفيما تيسر لي الاطلاع عليه لم أجد أحدا تناول موضوع البحث (حكم الكثير وما في معناه عند ابن الأثير في كتابه البديع في علم العربية– دراسة تحليلية تطبيقية) ، أما الدافع وراء اختياري لهذا الموضوع ، أولا : فلأنه مقصد من مقاصد الدراسة النحوية فأردت أن أدلي بدلوي في هذا المجال . والدافع الآخر : أنني أثناء الاستقراء لكتاب البديع في علم العربية لابن الأثير[1] – وهو أحد المؤلفات القليلة التي ألفها في علم

(١) تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين الذي قام بتحقيق جيد للكتاب ، ودراسة وافية له ، مع العلم أنه لم يُبرز حكم الكثير بدراسة تحليلية وهي موضوع البحث.

النحو والصرف (مطبوعة) – وجدته يذكر من الأحكام النحوية حكم (الكثير) بألفاظ متغايرة ، ودلالات مختلفة المعنى فأردت إبراز ذلك من خلال تلك الدراسة التحليلية التطبيقية، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم كما يأتي :

المقدمة: وفيها ذكرت أهمية الموضوع وأسباب اختيارى له.

التمهيد: (ابن الأثير حياته وآثاره) .

القسم الأول : (الدراسة النظرية) وتشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الأحكام النحوية مفهومها وأنواعها، وعلاقتها بالأحكام الفقهية.

المبحث الثاني : الكثير معناه في اللغة والاصطلاح .

القسم الثاني : (الدراسة التحليلية التطبيقية) وتشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : حكم الكثير ودلالته النحوية عند ابن الأثير :

أولا : الكثير حكما كميا.

ثانيا : حكم الكثير وضده.

ثالثا : الكثير حكم تعليلي .

رابعا : الكثير مقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى .

خامسا : تضمين حكم الكثير معنى حكم آخر .

- الكثير بمعنى المطرد .
- الكثير بمعنى الغالب .

- الكثير بمعنى الأرجح .

المبحث الثاني : ما في معنى الكثير عند ابن الأثير .

- الغالب .
- الشائع .
- المشهور
- الخاتمة : وفيها أهم النتائج .
- الفهارس الفنية .

التمهيد

(ابن الأثير حياته وآثاره)

اسمه ومولده ونشأته:

العلاء المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الجزريّ، الموصليّ، الإربليّ، الشافعيّ، أبو السعادات مجد الدين بن الأثير، والأثير لقب لوالده [1].

ولد مجد الدين بجزيرة ابن عمر المعروفة أيضا بـ (الجزيرة العمرية) [2]. وإليها نسب فقيل: الجزري، وكانت ولادته في عام (٥٤٤ هـ)، وقيل:(٥٤٠هـ)[3] .

وهو من قبيلة شيبان، وهي قبيلة عربية ذات تاريخ وشأن، فقد كان والده (أثير الدين أبو الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الشافعيّ) – أحد رجال الدولة – واليا على بلده" جزيرة ابن عمر"، والتي

---

(١) وممن لُقب بهذا اللقب : أحمد بن سعيد بن محمد الصاحب تاج الدين بن الأثير تـ(٦٩١ هـ) ، وسعيد بن محمد بن سعيد القاضي شمس الدين بن الصدر شرف الدين بن الأثير تـ(٧٥٠ هـ) ، و نصر الله بن محمد ضياء الدين بن الأثير تـ(٧٦٣ هـ) ، وعبد الكريم بن أبي المظفر بن محمد شمس الدين بن الأثير ، ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧١ ، والوافي بالوفيات ٦/ ٢٤١ – ٢٧/ ٢٤ ، وأعيان العصر وأعوان النصر ٢/ ٤١١ ، ومجلة مجمع العلمي في دمشق مج ٢٣ ، ٤/ ٥٥٩-٥٦٠ .

(٢) وهي تتبع تركيا الآن .

(٣) ينظر: النجوم الزاهرة ٦/ ١٩٨، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٠٢ .

يملك فيها ضياعا وبساتين ؛ إذ كانت له تجارة وافرة ، وقوافل تتابع رحلاتها من الشام إلى العراق، فجمعت هذه الأسرة بين كل أسباب العلو من الحسب ، والنسب ، والجاه ، والغنى، والسلطة ، والعلم الذي استقاه أبناؤها على علماء الجزيرة ثم الموصل وغيرها. (١).

وقد شارك أبناء الأثير – كما شارك أبوهم – في الحكم، فكان السلاطين والوزراء يستشيرونهم، ويقدرون فيهم النبوغ وبُعد النظر، فإن مجد الدين تولى مناصب عالية في أتابكية الموصل، وعرضت عليه الوزارة غير مرة فأبى، وذكر ابن كثير: أن عز الدين كان وزيرا لبعض ملوك الموصل ، وأما ضياء الدين فكان وزيرا للملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٨٧هـ) "(٢).

إخوته "(٣):

- علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزريّ أبوالحسن عز الدين بن الأثير،توفي بالموصل في شعبان سنة ٦٣٠ هـ
- نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيبانيّ الجزريّ، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير ، مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة ٦٣٧ هـ.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧١، ووفيات الأعيان ٤/ ١٤١ .

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٣/ ١٣٩ ، و معجم الأدباء ١٧ / ٧١.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٨ – ٣٥٠– ٥/ ٣٨٩ – ٣٩٧ ، وطبقات الشافعية للسبكيّ ٨/ ٣٦٦ – ٣٦٧ .

أشهر شيوخه وتلاميذه:

أولاً: من أشهر شيوخه:

١- يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزديّ، القرطبيّ، النحويّ، أبو بكر سابق الدين المولود بقرطبة، سنة (٤٨٧ هـ)، وقيل: سنة (٤٨٦ هـ) [١].

٢- عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر بن هشام الطوسيّ البغدادي، الشافعي، أبو الفضل المعروف بخطيب الموصل، المولود في صفر سنة ٤٨٧ هـ والمتوفى بها سنة (٥٦٨هـ).[٢].

٣- سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن الدهان، أبو محمد ناصح الدين النحوي تـ (٥٦٩ هـ) ، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، ومن أشهر مؤلفاته كتاب (الغرة لابن الدهان) وهو شرح لكتاب اللمع لابن جني ، والفصول الكبرى ، والفصول الصغرى [٣].

٤- عبد الوهاب بن هبة الله بن عبد الوهاب بن أبي حبة البغداديّ، أبو ياسر الطحان، تـ (٥٥٨ هـ) . [٤]

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ١٧١، والنجوم الزاهرة ٦/ ٦٦ ، ومعجم الأدباء ١٤/٢٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٤ .

(٢) ينظر: هدية العارفين ٥/ ٤٥٦ ، و معجم المؤلفين ٦/ ٣٠ .

(٣) ينظر: معجم الأدباء ١١/ ٢١٩ ، وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢ ، وتاريخ الإسلام ٤١/ ١١٠ .

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٤/ ٢٩٣ .

ثانياً: من أشهرتلاميذه:

١- الشهاب القوصي: هو إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن بن المرجا بن عبد الله أبو الفتح الموصليّ الأنصاريّ، المتوفي سنة (٦٥٣ هـ) [١].

٢- القفطيّ: علي بن يوسف بن إبراهيم، أبو الحسن القفطيّ، المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) [٢].

٣- فخر الدين بن البخاريّ: علي بن أحمد بن عبد الواحد، أبو الحسن بن البخاريّ، المتوفى سنة (- ٦٩٠ هـ) [٣]

وفاته:

توفي ابن الأثير - رحمه الله - ضحى يوم الخميس من ذي الحجة سنة (٦٠٦ هـ) بالموصل ، ودفن بداره التي وقفها على الصوفية [٤].

---

(١) ينظر: والبداية والنهاية ١٣/ ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٥/ ١٧٥ - ٢٠٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٢ - ٢١٣ ، و شذرات الذهب ٥/ ٢٣٦ .

(٣) ينظر: طبقات الشافعية ٨/ ٣٤٤.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٤٣.

مذهبه الفقهي والعقدي :

كان ابن الأثير شافعيّ المذهب، وأشعري العقيدة ، ومحدثاً أصوليا صوفيا، وأديبا ، جمع بين علم القرآن الكريم، وعلم الحديث ، واللغة العربية والنحو [١].

مؤلفاته:

ذكرت كتب التراجم أن لابن الأثير مؤلفات كثيرة منها ما يأتى:

١- البديع في علم العربية . [٢].
٢- بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية. [٣].
٣- الباهر في الفروق ، في النحو . [٤].
٤- جامع الأصول في أحاديث الرسول [٥].
٥- النهاية في غريب الحديث والأثر [٦].
٦- شرح غريب جامع الأصول [٧].
٧- المرصّع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات. [٨].

---

(١) ينظر: طبقات الشافعيّة ١/ ١٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤ .
(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧٦ ، و بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥ .
(٣) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤ .
(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧٦ ، و بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥ .
(٥) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧٦.
(٦) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٩٨٩.
(٧) ينظر: فتح المغيث ٣/ ٤٩.
(٨) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٥.

٨- منال الطالب في شرح طوال الغرائب. [١].

٩- شافي العيّ بشرح مسند الشافعيّ. [٢].

١٠- المختار من مناقب الأخيار. [٣].

١١- الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف ، تفسير القرآن الكريم. [٤].

١٢- المصطفى المختار في الأدعية والأذكار. [٥].

* **التعريف بكتاب (البديع في علم العربية) وقيمته العلمية**: [٦].

[٦].

إن كتاب (البديع في علم العربية) من كتب النحو المميزة بحسن التبويب والترتيب ، والتنظيم، وسعة في الآراء النحويّة ، و التوازن بين الإيجاز والإطناب ، والإيجاز في الأدلة والعلل ، والجمع بين أبواب النحو والصرف وأحكامهما.

فقد اعتمد المؤلف على تقسيم الكتاب إلى قسمين رئيسين، تحت كل قسم عشرون بابا، وقدّم أبوابا اعتاد المؤلفون تأخيرها كباب (الوقف

(١) ينظر: طبقات الشافّعية ٨/ ٣٦٧.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٧ / ٧٦.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧٧.

(٤)وسماه ياقوت: (الإنصاف في تفسير القرآن) ينظر: معجم الأدباء ١٧/ ٧٦، ، ووفيات الأعيان ٤/ ١٤١.

(٥) ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١.

(٦) ينظر: مقدمة البديع في علم العربية ١/ ١٤٠.

والحكاية) ، وأخّر أبوابا اعتاد النحاة تقديمها كباب (النكرة والمعرفة) وقد كان ابن الأثير دقيقا في تنظيم كل باب، وجمع المسائل النحويّة في الموضوع الواحد، وعرضها على هيئة أحكام، وهذا مسلك لم يسبقه إليه أحد- فيما تيسر لي الاطلاع عليه من مؤلفات النحاة -، فالكتاب حوى مسائل علمية كثيرة، عرضها المؤلف بطريقة سهلة بعيدة عن المسائل الافتراضية ، والتعليلات .

ومما يدل على قيمة الكتاب العلميّة نقل أكثر العلماء الذين جاءوا بعده عنه ، والإحالة عليه. (١).

---

(١)ومن أكثر من نقل عنه" أبو حيان النحويّ" في كتابه ، " ارتشاف الضرب من لسان العرب - ٣/ ١٣١٩ - حيث قال : ((ومن أحكام (لا) وإن لم يكن في (لا) التي لنفي الجنس ما قال في البديع: لا تقع بعد كلام منفي، إلا إذا كانت بمعنى غير.)) ، وقال في التذييل والتكميل -٧/ ٢٨٠ - : ((وقال في البديع: «متى كان الظرف جواباً لـ «كم» كان العمل مستغرقاً له؛ لأنها سؤال عن عدد، فلا يقع جوابه إلا بجميع ما تضمنه سؤاله.)) ، والمرادي في " توضيح المقاصد والمسالك - ٢/ ١٠٧٨ - قائلا : ((الأول: تؤنث "أي" لتأنيث موصوفها نحو: "يا أيتها المرأة"، وقال في البديع: الاختيار إثبات التاء، ولا تثنى ولا تجمع.)) ، والسيوطيّ في كتابه همع الهوامع - ١/ ٢٤٥ - قائلا : ((أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع .)) ، ونقل الصبان عنه في حاشيته - ٣/ ٩٣ - قائلا : ((الأول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.)) .

[القسم الأول]

(الدراسة النظرية)

وتشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الأحكام النحوية مفهومها وأنواعها، وعلاقتها بالأحكام الفقهية.

المبحث الثاني : معنى [الكثير] في اللغة والاصطلاح ودلالته النحوية.

المبحث الأول : معنى الأحكام في اللغة والاصطلاح ، وأنواعها :

الأحكام جمع حُكم ، والمراد بـ(الْحُكْم) في اللغة : القضاء، والعدل في الشيء ، وقيل : هو كل كلام وافق الحق ، وأحكم الشَّيْءُ فاستحكم، وأصله: المنع يقال : حكمت عليه بكذا إذا منعته (١) ، قال تعالى : ﴿وَقَضَى رَبُّكَ ﴾ (٢) ، و ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ (٣) ، و﴿ إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾ (٤) ، وبمعنى الفصل بين أمرين كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾ (٥) . يحكم بينكم : أي يفصل بينكم .

أما في الاصطلاح : فهو إسناد أمر إلى أمر آخر يظهر من خلاله أثر الشيء المترتب عليه ؛ لأن الحكم هو ما أثبتته العلة أو النص ، وقيل : إن الحكم هو القاعدة النحوية نفسها ؛ لذا ما جاء مخالفا لها حُكم عليه بالشذوذ . (٦)

---

١ -المغرب في ترتيب المعرب ص ١٢٥ ، ومختار الصحاح ص ٧٨ ، والمصباح المنير ١/ ١٤٥ ، وتاج العروس ٣١ / ٥١٠ .

٢ -الإسراء من الآية (٢٣) .

٣ -المائدة من الآية (٤٣) .

٤ - غافر من الآية (٤٨) .

٥ -الممتحنة من الآية (١٠) .

٦ -ينظر : لمع الأدلة للأنباري ص ١٢١ ، و الاقتراح للسيوطي ص ٨٧- ٨٨ ، و أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي بن مضاء في ضوء علم اللغة ص ٧٦ د. محمد عيد – عالم الكتب – ١٩٨٩م.

أنواعها:

أحدهما: حكم ثبت باستعماله عن العرب، ولا خلاف بين النحاة فى جواز القياس على قاعدة هذا الحكم غالبا.

الثانى: حكم ثبت بالاستنباط والقياس، وهو ما فيه الخلاف فقد جوزه بعضهم قال ابن جنى: ((ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير متى جرى على غير مَن هو له – صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً – لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل)) [(١)].

أما القياس على الأصل المختلف فى حكمه فقد اختُلِف فيه هل – يجوز القياس عليه أو لا يجوز ؟

فمنعه بعض النحاة محتجين بأن المختَلَف فيه فرع لغيره، ولا يكون الفرع أصلاً،إذ الفرع أقل رتبة من الأصل ، وأجازه بعضهم الآخر؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه وردوا حجة المانعين بأنه يجوز أن يكون فرع الشيء أصلاً لشيء آخر؛ نحو: مجئ اسم الفاعل أصلاً للصفة المشبهة وهو فرع عن الفعل[(٢)] .

ومنهم من قسم الأحكام من حيث طبيعتها إلى : رخصة وغير رخصة .

ومنهم من قسمها من حيث صحتها اللغوية إلى : مستقيم ، ومحال ، وكل منهما ينقسم إلى ما يأتي :

---

(١) الخصائص ١/١٨٦ ، وينظر: الاقتراح ص٨٠.

(٢) ينظر:الاقتراح ص٨١.

المستقيم : مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، ومستقيم كذب .

والمحال : محال ، ومحال كذب .

ومنهم من قسمها من حيث درجتها المستعملة من قبل النحاة إلى :

الوجوب ، والامتناع ، والجواز ، والحسن، والقبيح، والضعيف ، والراجح ، والمرجوح ، ومخالفة الأولى ، والمطرد ، والغالب ، والكثير ، والقليل ، والنادر، والشاذ [1].

علاقة الأحكام النحوية بالأحكام الفقهية :

إن الأحكام بين الأصلين تتشابه في مجملها وتختلف في بعض خصوصيتها –لأن الأصول النحوية مصدرها الأصول الفقهية – فتتفق في الواجب والممتنع والجائز ، وتختلف في المندوب والمكروه والمباح والوضعي ، أما الضعيف والحسن فتتفق فيه الأصول النحوية مع أهل الحديث أيضا [2].

فالواجب ما كان فعله محتما ، والممتنع ما كان تركه محتما ، والجائز ما كان فعله مساويا لتركه ، والقبيح : هو ما كان تركه أضعف من فعله ، والحسن : هو ما كان فعله أقوى وأكثر من تركه ، والأولى : ما كان فعله أرجح من تركه ، ومخالفة الأولى : هو ما كان تركه أولى من فعله ، والمطرد : ما لا يتخلف ، فالمطرد لا يكون إلا واجبا أو ممنوعا ؛ لأنه

(١) ينظر: أصول النحو عند بن مالك ص٢٠٥ ، والمزهر ١/ ١٨٦ ، والاقتراح ص٨١، والأصول لتمام حسان ص ٢٠٧ .

(٢) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٧ وما بعدها ، لابن دقيق العيد .

لايحتمل إلا وجها واحدا ، والغالب أكثر ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل. (١).

ويتضح لي مما تقدم أن الأحكام الواردة في التقعيد النحوي تتمثل في ثلاثة أحكام رئيسة وهي : الواجب ، والجائز، والممتنع ، ثم تتناثر بينها في المراتب أحكام أخرى ذكرها النحاة ولكن لم تكن ضمن المصطلحات الرئيسة ، والتي بطبيعتها تتفرع منها بعض الأحكام كالحسن والأحسن ، والقبيح والأقبح ، والضعيف والأضعف ، والجائز..... إلخ. وهي ترجع لاجتهاد علماء النحو العربي القائم على التفريع والتغليب .

ويمكن تصنيفها تحت حكم الجائز ، والذي تندرج تحته إما : بصفة كونها أحكام ثابتة لا خلاف فيها كرفع المبتدأ ، ونصب المفعول ، أو أحكام غير ثابتة (٢). وتتمثل في المذاهب النحوية تبعا للمدارس النحوية المختلفة كالمدرسة البصرية ، والكوفية ، والبغدادية ، والتي بدورها ساعدت بشكل كبير في الوقوف على الأحكام النحوية الفرعية المتشعبة وما يربطها إلا خيط واحد رفيع .

وبتتبع حكم " الكثير " عند ابن الأثير ، نستطيع أن ننعم النظر في قائمة الأحكام هذه عن طريق استعماله لها كما يمكن ملاحظتها عند غيره من النحاة فعند تحليل المسائل ، نراه يستخدمه بمعانٍ متعددة كالأرجح ،

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥ ، وشرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه لعبيد الله الحنفي ١/ ٢٥ ، والمزهر ١/ ١٨٦ ، والأصول لحسان ص ٢٠٧ ، والنحو العربي لمازن المبارك ص ٨٣ .

(٢) ينظر: ابن جني ناقدا لغويا ص ١٨١ ، لإسراء عريبي – الأردن – دار أسامة – ٢٠١١م .

والأغلب ، والأفصح ، وبعدة مترادفات كالغالب ، والشائع ، والمشهور، في مواضع عديدة في كتابه البديع في علم العربية ، والتي لم يذكرها الأصوليون القدامى ضمن الأحكام الرئيسة ؛ وربما يرجع ذلك لاجتهاد النحاة المحدثين في التحديث والتجديد ، أو اعتمادا منهم على التنظير كما فعل ابن الأثير وهذا ما أوضحته الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني :معنى(الكثير) في اللغة والاصطلاح ودلالته النحوية:

الكثير في اللغة : من الكَثْرَةُ: وهي نماء العدد ، وكثر الشيء كثرة فهو كثير. خير كثير وكوثر: بليغ الكثرة. (الْكَثْرَةُ) ضد القلة. يقال : (كَاثَرُوهُمْ فَكَثَّرُوهُمْ) مِنْ باب نصر أَيْ : غلبوهم بالكثرة. (١).

وفي اصطلاح النحاة : هو حكم كمي يعني : دورانه على ألسنة العرب ، سواء وافق القياس أو خالفه ؛ لأنه يلجأ إليه عند تعارض الأحكام ويؤخذ به على كثرته . (٢). ويفهم هذا التعريف من قول ابن جني في الباب الذي يعقده في "خصائصه" لتعارض السماع والقياس، يعترف بأن التميمية أكثر مراعاة للقياس من القرشية، ويبين الفرق بين ما كان أقوى قياسًا وما كان أكثر استعمالًا، فيقول: "وإن شذَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله من ذلك اللغة التميمية في "ما" ، هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالًا، وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا؛ من حيث كانت عندهم كـ"هَلْ"، في دخولها على الكلام مباشرة، كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، كما أن "هَلْ" كذلك إلّا أنك إذا استعملت أنت شيئًا

(١) ينظر: العين ٥/ ٣٤٨ ، و أساس البلاغة ٢/ ١٢٣ ، ومختار الصحاح ص٢٦٦.
(٢) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) ص ٦٥ ، نزار بنيان الحميداوي .

من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل". (١).

وحكم **الكثير** هو الأصل الأول الذي لا يُتنازع فيه ، يقول أحد المحدثين(٢): ((ويظهر هذا المبدأ في كتاب سيبويه ظهورا بينا فهو يلح على ذكر الكثرة والقلة ... والمعاصرون لسيبويه يتمسكون بهذا المبدأ فيفضون ظواهر لقلتها ويجيزون أخرى لكثرتها ... يقول الفارسي: ((وفي ترك الأكثر ضرب من الاستيحاش)) (٣).

والكثير في السماع يقابله الراجح في القياس ، ومن ثم فالكثير ، والغالب ، والشائع ، والمشهور ، والقليل ... إلخ ما هي إلا أحكام جائزة – لأنها تحتمل أكثر من وجه من وجوه الجواز– تخضع لقواعد التجوز، والتغليب ، والتقريب .

وبناءً عليه فإن الأحكام التي ذكرها ابن الأثير تقوم على ما ثبت استعماله عند العرب ، وعلى الذي ثبت بالقياس والاستنباط معا وهي الأسس الأصيلة التى بُنيت عليها القواعد النحوية .

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ١٣٠–١٣١ ، ودراسات في فقه اللغة ص ٧٤ ، د. صبحي إبراهيم الصالح .

(٢) ينظر:أصول النحو العربي ص ٧١.

(٣) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع ١/ ٢٤٩ ، تح / علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار – ط/ هيئة الكتاب العامة – ١٩٨٣م .

(القسم الثاني)

الدراسة التحليلية التطبيقية

وتشتمل على ما يأتي :

المبحث الأول : حكم الكثير ودلالته النحوية عند ابن الأثير ، ويشتمل على ما يأتي :

١ – الكثير حكما كميا .

٢ – ذكر حكم الكثير وضده .

٣ – الكثير حكم تعليلي .

٤ – الكثير مقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى .

٥ – تضمين حكم الكثير معنى حكم آخر .

المبحث الثاني : ما في معنى الكثير عند ابن الأثير، ويشتمل على ما يأتي :

١ – الغالب .

٢ – الشائع .

٣ – المشهور .

المبحث الأول : (الكثير ودلالته النحوية عند ابن الأثير).

أولا : الكثير حكما كميا :

استخدم ابن الأثير حكم (الكثير) ،بألفاظه المتعددة ، حكما كميا إيجابيا في مواضع متنوعة ، بين القواعد النحوية ، وآراء النحاة وتعليلاتهم ، وتوجيه الشاهد النحوي ، واللغات ، والقراءات .... إلخ ، فتارة يستخدمه بلفظ (الكثير، أو الأكثر) منفردا ، وتارة مقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى كقوله : (أكثر وأحسن) ، و(الأكثر الأحسن) ، و(أكثر وأجود) ، و (أكثر وأقوى) و(الأكثر والأشهر) ، و(الغالب الأكثر) ، أو مقترنا بالعلة : كقوله (الأكثر في الاستعمال) ، وقد يكون هو العلة نفسها وحكمها معا كقوله : (لأنه الأكثر) ، وأحيانا يأتي على معناه اللغوي حكما كميا :

- كقوله في باب المعرفة في أثناء حديثه عن ترتيب أعرف المعارف : ((وبين النحاة خلاف في ترتيب تعريفها، فالذي عليه الأكثر، وإليه ذهب سيبويه أنّ أعرفها المضمرات))[1]؛ لأنه لا يُضْمَرُ إلا وقد عرف

(١) البديع في علم العربية ٢/ ٤ . وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤١٧ – ٤١٩ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وأسرار العربية ص ٣٤٥، شرح المفصل – لابن يعيش ٥/ ٨٧ ، وشرح الكافية ١/ ٣١٢ و شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٦ ، و همع الهوامع ١/ ٥٥ – ٥٦ .

وعليه الجمهور[١] ؛ لذا قال الأكثر كحكم كمي ، في حين ذهب الكوفيون والصيمري ، والسيرافي ووافقهم العكبري [٢]إلى أن العلم هو أعرف المعارف [٣] ، وذهب ابن السراج إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم [٤]. وعندما خص الحكم بالأكثر هنا فهو يُعَدُّ حكما غير ثابت ؛ لأنه مبني على الخلافات المذهبية القياسية ؛ ليُخرج به من خالفه .

– قال عن الخلاف في أقل الجمع : ((وأقل الجمع عند الأكثر ثلاثة ، وذهب قوم إلى أن أقله اثنان)) [٥]. وحكم الأكثر كمي – بمعنى الأغلب –عند ابن الأثير الذي يشير إلى جواز الأمرين : الأكثر – وهو الأغلب – والأقل وهو الأضعف ، ومراده أن في أقل الجمع مذهبين : أنه ثلاثة وهو أقواهما عند الأكثرية – رأي الجمهور – والمذهب الثاني: أنه اثنان وهو الأقل – والسماع يؤيد الأقل – لعود ضمير الجمع على الاثنين

(١) ينظر: الكتاب ٢/٦ – ١١، والمقتضب ٢٨١/٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٥٩ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٦ ، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٢٣ ، والحدود في علم النحو ص ٤٧٦ ، والتصريح ١/ ٢٧٧.

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٢.

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٤ . وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤١٧ – ٤١٩ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٩٠٨.

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨١ ، و الأصول في النحو ١/ ٢٦ .

(٥) البديع في علم العربية ٢/ ٨٩ .

في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ [١]. وأيضا لاشتراك تثنية المتكلّم وجمعه في الضمير نحو: قمنا ؛ ولأن التثنية وُضع لفظها بعد الجمع والذي دعت كثرة الاستعمال إليه . [٢].

- قال عند حديثه عن تثنية الأعلام : ((والعلماء في مثنى الأعلام ومجموعها مختلفون فمنهم من يلحقه الألف واللام عوضا عما سلب من التعريف ، فيقول : الزيدان والزيدون وهم الأكثر ، ومنهم من لا يدخلهما عليه)) [٣] كزيدان وزيدون ، وهو قول غريب لم يقل به أحد سوى ابن الأثير- فيما تيسر لي الاطلاع عليه – وكما ذكر أبو حيان وغيره [٤] ، **والأجود إذا ثُني العلم أَو جُمع أَن يحلى بِالْألف وَاللَّام عوضا عَمَّا سلب من** تعريف العلمية **وَيسْتَثْنى نَحْو :جماديين اسْمِي الشَّهْر ، وَأَذْرعَات وعرفات فَإِن التثنية والجمع فيها لم تسلبه العلمية ولذا لم تدخل عليها الألف واللام ولم تضف قال:**

---

(١) الحجرات من الآية (٩) .

(٢)ينظر : شرح السيرافي ٤/ ٢٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٠ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٦ ، والتذييل والتكميل ١/ ٢٦٧ ، وتمهيد القواعد ١/ ٣٣٤ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٥ ، والتصريح ١/ ١٩ ، والمزهر ١/ ٤٦ ، وفتح البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٢٠٨ .

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٦٢٣ .

(٤)شتان : اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق ، وقيل : مصدر على وزن فعلان يقع موقع الفعل. ينظر : توضيح المقاصد ٣/ ١١٦٠ .

حَتَّى إذا رَجَب تَوَلَّى وانقضى ☆☆☆ وجُمَادَيَان وَجَاء شهرٌ مقبلٌ[1]

- قال أثناء حديثه عن أسماء الأفعال وخاصة " شتان " **: ((وشتان ما زيد وعمرو ، ولا يقال : شتان**[2] **ما بين زيد وعمرو عند الأكثر))** [3] . أي: **يمتنع هذا التركيب عند أغلب النحاة ؛ لعدم الفاعلَيْن وَالْحكم بزيادة (بَين) هُنَا خطأ ؛ لأنَّها لم تزد فِي شَيْء من الكلام أصلا وإنَّما تكرر فِي بعض المواضع توكيداً ؛ ولأنَّها لَو كانت زائدة هُنَا لم يبْق لشتان فَاعل إذ كان ما بعدها مجرورا لا في موضع المرفوع . وخرج بالأكثر الأقل وهو قول الأصمعي المختلف في النقل عنه فقيل: منعه ، وقيل أجازه على أن تكون شتان بمعنى بَعُد ، وقيل : إنه زعم أنه مثنى كـ((سيان)) فتقول :**

---

(١) البيت من الكامل ، قيل: لأبي العيال الهذلي ، وكان أبو العيال الهذلي قد حوصر في بلاد الروم في زمن معاوية، فكتب إلى معاوية كتابا يتضمن القصيدة التي ينتمي لها بيت الشاهد فقرأه معاوية على الناس . وروي (تخلى) بدلا من (تولى).

والشاهد فيه قوله: ((جماديان)) علم مثني باق على تعريفه بالعلمية، فلم يحتج إلى أداة التعريف ؛ لأن الذي يطلق عليهما المثنى لا يفترقان .

ومثله قول الآخر : *لَو أَن عُصْم عَمَايتين وَيذْبُلٍ*

ينظر : ديوان الهذليين ٢/ ٢٥٢ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢/ ٦٢٣ ، والتذييل والتكميل ٢ / ٣٢٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٢ ، والهمع ١/ ١٥٧ .

(٢) البديع في علم العربية ١/ ٥٣٠ ، والمفصل ٤/ ٣٧ – ٦٨ – ٦٩ ، وشذور الذهب لابن هشام ص ٤٠٤ ، والخزانة ٦/ ٢٧٥ .

(٣) البديع في علم العربية ١/ ٥٣٠ ، والمفصل ٤/ ٣٧ – ٦٨ – ٦٩ ، وشذور الذهب ص ٤٠٤ ، والخزانة ٦/ ٢٧٥ .

شتان المحمدان ، وشتان محمد وعلي [١]. والصحيح جوازه عند أغلب النحاة – ما عدا الأصمعي الذي أنكره – ؛ لأنه مسموع عن العرب قال ربيعة الرقي :

لَشتانَ ما بين اليَزِيدَيْن في الندَى ☆☆☆ يَزِيدِ سُلَيْم والأغَرِّ ابن حاتِمِ[٢].

والكثير هنا - بمعنى الأغلب – يعد حكما فرعيا مترتبا على حكم الجواز الرئيس ، ولكن دلالته على درجة الجواز أكثر دقة وتميزا ؛ لأنه مبني على القياس والسماع معاً .

– قال في باب ما لا ينصرف : ((فإن سميت امرأة باسم مذكر كـ(زيد) لم تصرفه عند الأكثر ، وصرفته في قول جماعة)) [٣]. يقصد أن المنع من الصرف عند الأغلبية من النحاة كـ: أبي إسحاق ، وأبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وسيبويه ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج وغيرهم ، إذ المطرد المنع من الصرف ، وقد نُسب للمبرد أنه أجاز الصرف وهو غير

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥٧ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٦٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٥١٨ .

(٢) البيت من الطويل ، اللغة والمعنى: الندى: العطاء والكرم.يقول: الفرق كبير بين اليزيدين: يزيد بن أسيد السلمي، ويزيد بن حاتم المهلبي. فهذا جواد كريم همّه فعل الخير وذاك بخيل مقتر همّه جمع المال . كما يظهر من القصيدة .
والشاهد فيه قوله : ((شتان ما بين))، حيث أجازه بعضهم ومنعه بعضهم الآخر ، وقد نُسب المنع للأصمعي في بعض المواضع . ينظر : شرح كتاب سيبويه ١/ ١٠٢ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٦٠ ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٤ ، وشرح شذورالذهب لابن هشام ص ٥١٨ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨ /٣٨٧٥.

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٢٧٩ .

صحيح [١] ، وحكم الأكثر أخرج رأي الجرمي الذي يجيز صرفه . [٢]. ومن الملاحظ أن الأكثرية مرادفة للغلبة والتي تدعمها القوة والصحة فتطرح ما عداها .

- قال في المعدول عن نكرة : ((**وهو المعدول عن العدد عند الأكثر، نحو: ثلاث ورباع؛ فإنّه نكرة، فإذا سمّيت به زال عنه الصّفة والعدل الّذي هو للمبالغة**)) [٣] ؛ والمعدول عن العدد إما عن معرفة ولا ينصرف معرفة ؛ للعلمية والعدل مثل : عمر وزفر ، وإما عن نكرة ولا ينصرف نكرة ؛ للعدل والصفة مثل قوله تعالى :﴿**مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ**﴾ [٤] عند البصريين - **كالخليل وسيبويه وابن السراج ؛ لأنه نكرة تُوصَف به نكرة ، والزجاج للعدل والتأنيث ، وعن الأخفش – في بعض المصادر – للعدل عن اللّفظ والمعنى ، وعن الفراء للعدل والتعريفِ بنية الألف واللام [٥] ؛ ؛ ويقصد بالأكثر الكم الأغلب من العلماء ، خلافا للفراء الذي أجاز صرفه في المعرفة إذا سمي به موافقا الأخفش** [٦].

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٣ ، والمقتضب ٣/ ١٥١ .

(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ١١٦ ، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٧٩ .

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٢٨٣ .

(٤) فاطر من الآية (١) .

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٤، والأصول في النحو ٢/٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٣ ، و ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٤ ، و معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٥ ، والبحر المحيط ٣/ ٤٩٠

(٦) ينظر : المنصف ١/ ١٤٤ ، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٨٣ .

– قال في باب الاستثناء أثناء حديثه عن لاسيما : ((" لاسيما " لم يعدها أكثر العلماء في باب الاستثناء)) [١] . بل في باب أدوات النفي ، ويحمل معنى الأكثر نسبة عددية صريحة ، على أن مابعدها ليس مستثني بل مُنَبّه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها وهو الأصح عند ابن الأثير؛ فعبارته (أكثر العلماء) [٢] تحمل معنىً ضمنيا بالموافقة والترجيح ، ووافقه السيوطي فقال : " وهو الأصح " [٣] ؛ لدخول الواو قبلها على (لا) ؛ ولعدم صلاحية وقوع (إلا) الاستثنائية مكانها كما صلح ذلك مع كل أدوات الاستثناء [٤] ، أما الكوفيون وجماعة من البصرِيين كالأخفش ، والفارسي ، والنحاس ، وابن مضاء ، وابن الصائغ [٥] فقد عدوها من أدوات الاستثناء ؛ لأنه إذا قيل : أكرمني الناس ولاسيما عابدٍ فقد خالفهم (عابد) في أَنه أولى بالكرم منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثَبت لهم بطرِيق الأولوية ؛ لأن معناها : لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول ؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. ورُد عليهم : بأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه [٦].

---

(١) البديع في علم العربية ٢/ ٢٠٧.

(٢) ينظر : شرح المفصل ٢/ ٨٥ ، وشرح الكافية االشافية ٢/ ٧٢٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣١٨ ، والأشموني ٢/ ١٦٧ .

(٣) ينظر : الهمع ٢ / ٢٨٥ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٨/ ٣٦٤ .

(٥) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ١ / ٤٧٨ ، والهمع ٢ / ٢٨٥ .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل ٣ / ٦٧٣– ٨/ ٣٦٤ .

– قال عند اجتماع النكرة والمعرفة في جزأي الجملة الإسمية أو في باب كان وأخواتها لابد أن تقدم المعرفة على النكرة : ((إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فاجعل الاسم المعرفة والخبر النكرة ، وهو أكثر الكلام ، تقول : كان زيد عاقلا)) [١] ؛ لأن الخبر حكم على على المحكوم عليه – وهو الاسم فلابد وأن يكون معرفة – والحكم يدل على العموم والشمول فناسبه كونه نكرة ؛ لذا قال: (وهو أكثر الكلام) أي: في كلام العرب ؛ لذا يعد الكثير في درجة عالية من الحكم الرئيس " الجواز " .

– قال في حذف ياء المنقوص وإثباتها في حالتي الرفع والجر : ((فلك في المرفوع والمجرور مذهبان : أحدهما : الحذف : فتقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وإليه ذهب سيبويه [٢] وعليه أكثر القراء[٣]..... والمذهب الثاني : الإثبات نحو: هذا قاضي ، ومررت بقاضٍ والحذف أكثر)) [٤] . فـ(أكثر) الأولى على معناها اللغوي وهي الكثرة العددية ، والثانية بمعنى (الأرجح) أي بالحذف والتنوين وصلا ووقفا عند القراء ، ماعدا ابن كثير الذي قرأ بالتنوين وصلا وبالياء وقفا في قوله تعالى: ﴿هادٍ﴾[٥]، ﴿ والٍ ﴾[٦] ، ﴿ واقٍ ﴾ [٧]، و ﴿ باقٍ ﴾[٨] ، ومن ثم يتضح هنا أنه

(١) البديع في علم العربية ١/ ٤٧٢ .

(٢) الكتاب ٤/ ١٨٣ : ((فهذا الكلام الجيد الأكثر)) .

(٣) ينظر : التيسير في القراءات السبع ص ١٣٣، والإقناع لابن الباذش ص ٣٣٥.

(٤) البديع في علم العربية ١/ ٦٨٧.

(٥) الرعد من الآية (٣٣) .

(٦)الرعد من الآية (١١) .

(٧) الرعد من الآية (٣٤) .

(٨) النحل من الآية (٩٦) .

الأكثر عنده ، هو ترجيح للسماع بتغليب القراءة المشهورة التي عليها أغلب القراء .

- وإذا تعارض السماع مع القياس ، غلب السماع يقول ابن الأثير في : " مَنْ " ((تقع على الواحد والاثنين والجميع ، والمذكر والمؤنث ، ولفظها مذكر ، والحمل عليه هو الكثير كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحاً نُؤْتِها أَجرهَا ﴾ (١))) (٢). ويقصد أن الحمل على لفظها المذكر هو الكثير بدليل تذكير (يقنت) – في الآية – فمن قرأهن بالياء فللفظ (مَنْ) مذكر؛ لأن لفظه لفظ واحد مذكر –وَمَنْ قَرَأَ (وتعمل) بالتاء ؛ فلأن (مَنْ) وإن كان لفظه لفظ المذكر فإنه للتأنيث، أو للجمع، فذهب به إلى المعنى (٣).

- قال في تأنيث العدد وتذكيره : ((العرب تعتبر تارة اللفظ فتحمل عليه وهو الأكثر ، وتارة المعنى فتحمل عليه ، يقولون : هذه ثلاثة أشخص فيثبتون التاء حملا على اللفظ وإن عنوا مؤنثا)) (٤). فالأرجح عنده اعتبار

(١) الأحزاب من الآية (٣١). ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١١١ .

(٢)البديع في علم العربية ٢/ ٢٢٠ .

(٣)فَقد قَرَأَ ابْن كثير، وَنَافِع ، وَأَبُو عَمْرو ، وَابْن عَامر، وَعَاصِم (يقنت) بِالْيَاءِ (وتعمل) بِالتَّاءِ و (نؤتها) بالنُّون ، وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائى كل ذَلِك بِالْيَاءِ ، وَلم يخْتَلف النَّاس فى (يقنت) أَنَّهَا بِالْيَاءِ. السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٥٢١ ، ومعاني القراءات للأزهري ٢/ ٢٨٢.

(٤) البديع في علم العربية ٢/ ٣٠٠ .

اللفظ فإذا كان المعدود مذكرا يؤنث العدد وإذا كان مؤنثا يذكر العدد[1] ؛ لكثرة استعمال العرب له ، وهو ما عليه الجمهور .

- قال في التصغير : ((والأسماء على ضربين : ضرب يصغر وهو الأكثر ، وضرب لا يُصغر وهو الأقل)) [2] والمصغر منها ما تتوافر فيه الشروط وهي كثيرة ، وما لا يتوفر فيه الشروط لا يصغر كالضمائر ، وأسماء الاستفهام والشرط ... إلخ .

- **قال في النسب إلى** فعيل – بفتح الفاء أو ضمها صحيح اللام كـ(ظريف ، وسعيد، وعقيل) **: ((والنحاة فيما كان منه بالياء مختلفون؛ فالذي عليه الأكثر وهو مذهب سيبويه : أن ينسب إليه بحاله، ولا يحذف منه شيء[3] تقول في سعيد: سعيديّ، وفي نمير: نميريّ، وفي عقيل عقيليّ... والحذف والإثبات عند المبرد سواء ، والقياس الأول؛ لأن الحذف لا يرتكب إلّا لعلة .))[4] المراد بالأكثر أغلب النحاة ، وهو هنا يتحدث عن النسب إلى ما كان على وزن – فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين أو بضم الفاء وفتح العين صحيح اللام معتل الحشو – كـ(سَعِيد ، ونَمِير ، وعَقِيل ، و قُريش وهُذيل تقول عند النسب إليهم : سَعِيديّ ، و نَمِيريّ، و عَقِيليّ ، وقُريشيّ ، وهُذيلِيّ) دون الحذف قال به الخليل وسيبويه**

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٧٤ ، و المقتضب ٢/ ١٨٦ ، والتكملة ص ٧٢ .

(٢) البديع في علم العربية ٢/ ١٥٨ .

(٣) الكتاب ٢/ ٦٩ .

(٤) البديع في علم العربية ٢/ ١٩٥ .

وجمهور النحاة –ومن ثم شذ ثَقِفيّ وهُذليّ عندهم – ووافقهم ابن الأثيرمرجحا بذلك القياس معللا بأن الحذف لا يكون إلا لعلة ، وذهب المبرد ، –والمهاباذي – إلى جواز حذفها عند النسب قياسا مطردا ، فالنسب عنده إلى سعيد : سعيديّ أوسعديّ ، وإلى شريف: شريفيّ أوشرفِيّ ؛ لأن الياء التي قبل الحرف الأخير حرف ميت ؛ ولأن آخر الاسم ينكسر لياء النسب فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فتحذف الياء الساكنة جوازا للتخفيف. ووافقه السيرافي في (فُعَيل) لكثرة الحذف فيه عند أهل الحجاز وتهامة مثل : قُرِيش قُرشي، و هُذِيل هُذليّ وشذ في (فَعِيل) كـ: تَقِيف ثَقفيّ [(١)] .

وأرى مما تقدم أن هناك فرقا بين (فَعِيل) ، و (فُعَيل) – صحيح اللام – في الوزن ، ولكن عند النسب لافرق بينهما في عدم الحذف كما اختار ابن الأثير تبعا لسيبويه وأصحابه ؛ وهو الأقرب للصواب ؛ لأن عدم الحذف منهما عند النسب للفرق بينهما وبين مؤنثيهما (فَعِيلة و فُعَيلة) اللتان حُذفتا منهما الياء عند النسب بعدما حُذفت التاء فقالوا : فَعِليّ كـ (شريفة شَرَفِيّ) ، و(جُهَينة جُهَنِيّ) ولولا ذلك لحدث لبس بين النسب إلى فَعِيل وفُعَيل ، وبين فَعِيلة وفُعَيلة . ومن ثم كان القياس عدم الحذف وأما ما ورد عن العرب فيحفظ ولا يقاس عليه كما نقل سيبويه عن الخليل[(٢)]. والأكثرية

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/ ١٢٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٣٨ ، والارتشاف ١ / ١٢٧ ، والبديع في علم العربية ٢/ ١٩٥ .

(٢) نقل سيبويه عن الخليل قائلا : ((قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على ==

هنا فيها نوع من التقوية ، والتي تصل بالحكم إلى درجة المطرد ، أي أنه : قياس مطرد ؛ لأن العلة هنا ألبست الكثير معنى الوجوب [١].

ثانيا : ذكرحكم الكثير وضده :

في بعض الأحيان كان ابن الأثير يذكر حكم (الكثير) وضده في المسألة الواحدة للتأكيد على اختياره النحوي ، أو لبيان صحة اختياره ، أو استغناءً عن ذكر العلة ، أوأنه يطرح الحكم المضاد له من وجهة نظره ليدل على أنه درجة من درجات الجواز والتي تتردد بين أعلى درجات الاستعمال اللغوي عند العرب وبين أدناه ، مع وجود درجة من التوسط ، والملاحظ أن الضابط الذي يحكم هذه الصورة هو الاعتقاد الراجح- ذو القرائن الأكثر - مع احتمال النقيض ، مما يستلزم أن يكون العمل بالكثير وما في معناه ؛ لأنه الأقوى بالقرائن والأدلة واستبعاد الأقل ؛ لأنه الأضعف ، ومن أمثلة ذلك عند ابن الأثير :

- قال في أثناء حديثه عن المبهم المعرف باللام **: ((وأما المبهم فيوصف بالمعرف باللام اسما وصفة ، نحو : مررت بهذا الرجل وهو الأكثر**

==

القياس.فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيلٍ: هُذليّ وفي فقيم كنانة: فقميٌّ، وفي مليح خزاعة: ملحيٌّ، وفي ثقيفٍ: ثقفيٌّ)) الكتاب ٣/ ٣٣٥ .

(١)العلة عند النحاة على وجهين : أحدهما : واجب لابد منه ؛ لأن المعنى لا يتحمل غيرها . والآخر : ما يمكن تحمله على استكراه . ينظر : الخصائص ١/ ٨٩ ، الممتع في التصريف ١/ ٣٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٩ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٥/ ٥٢٠٣ .

الأحسن ، وبهذا الظريف وهو الأقل الأقبح ، وكأنه من إقامة الصفة مقام الموصوف ، تقديره : بهذا الرجل الظريف)) [١] ؛لأن إقامة الصفة مقام الموصوف إنما يحسن في الصفات المحضة ، فإذا لم تكن محضة وكانت شيئا ينوب مناب الصفة من مجرور أو جملة أو فعل لم يجز إقامتها مقام الموصوف، فلا يجوز: جاءني من بني حموده ، وأنت تريد رجل من حموده ، ولا يجوز: مررت بهذا الظريف وأنت تريد الرجل الظريف ؛ ولأنّ من حقّ المبهم أن يبيّن بأسماء الأجناس، كالرجل، والغلام، وإنّما يبين بالصفات عند اللبس؛ لأن المبهم إشارة إلى حاضر معروف؛ فاستغني عن التبيين، فإذا جئت بالوصف الخاص، حسن تبيينه به، بخلاف الوصف المشترك، كالطويل. [٢] ومعنى قوله : الأكثر الأحسن هو تعبير دقيق يعلو بالكثير إلى درجة توشك أن تثبت له معنى الوجوب ؛ نظرا لوجود العلة القياسية التي جعلت له هذه المرتبة ، والأقل الأقبح أي: الممتنع .

– قال في باب التثنية : ((الأسماء تنقسم قسمين : قسم يثنى ويُجمع وهو الأكثر ، وقسم لا يُثنى ولا يُجمع وهو الأقل)) [٣]. أي الكثرة والقلة في الاستعمال ، فالأسماء تثنى وتجمع ما عدا المصادر والأجناس، ما لم تختلف أنواعها: كالضرب والأكل، والماء، والتراب ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة به. إذا عملا فى المظهر – على الأرجح – و

(١) البديع في علم العربية ١/ ٣١٧.

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٣٥٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٥٤ ، و البديع في علم العربية ١/ ٣١٧.

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٧٢.

أسماء الأفعال نحو: نزال وتراك ، و الجمل إذا سمّى بها، نحو: تأبّط شرّا ، و أجمع التى للتوكيد، وأكتع وأبصع، للتثنية خاصة ..... إلخ .[1] لا تثنى ولا تجمع ، وهذا هو القياس .

– قال في أثناء حديثه عن وقوع الضمير المنصوب خبرا لكان وأخواتها : ((ومتى اتصل المضمر المنصوب بهما فلا يكون إلا منفصلا في الأكثر ، تقول : أتاني القوم ليس إياك ..... وقد جاء المتّصل قليلا، نحو: ليس، وليسك، وليسني)) .[2] وبالقليل ورد السماع ، فقد روي أنه ﷺ قال لزيد الخيل: ((ما وصف لي شئ في الجاهليّة فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسك))[3] يريد: إلّا أنت. ومنعه سيبويه قائلا : ((ولا يكون إياه؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا، فصارت إيا بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع))[4] وعلة المنع

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٦٥ –١/ ٢٢٣ ، والبديع في علم العربية ٢/ ٧٢.

(٢) البديع في علم العربية ١/ ٢٢٢ .

(٣) بلفظ : " .. إلا رأيته دون الصفة غيرك " ينظر:الإصابة ١/ ٥٧٣ ، وبلفظ:" ما ذكر لي رجل من العرب بفضل ثمّ جاءنى إلا رأيته دون ما يقال فيه إلا زيد الخيل؛ فإنه لم يبلغ كلّ ما قيل فيه" . ينظر : الروض الأنف ٧/ ٤٠١. ومثله قول الشاعر ضرورة :

* إذْ ذَهَب القومُ الكرامُ ليسي *

وقول الآخر : ليس إيَّايَ وإيّا *** كَ ولا نَخْشَى رقيبَا

ينظر : الكتاب ٢/ ٣٥٨ ، والتعليقة ٢/ ٨٢ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٥ ، وتمهيد القواعد ١/ ٥٣٥ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٨

أنها هنا بمعنى (إلا) فأشبهت الحروف فلم يجز الاتصال . يُفهم من ذكر الحكمين جواز الأمرين ، فجعل الكثرة برجحان القياس عندابن الأثير؛ لقوة العلة القياسية ، والقلة ؛ لورود السماع به ، ومن ثم يُفهم أنه يجيز الأمرين الانفصال والاتصال، فالاتصال لورود السماع به ولكن بقلة .

- قال في أنواع الزيادة : ((والزيادة تكون بتكرير حرف من الأصل ، وهو الأقل ، وبحرف من حروف الزيادة وهو الأكثر)) [(١)]. شيوعا في الاستعمال عند ابن الأثير كاخشوشن ، واغدودن بزيادة - الألف والواو والنون- وهم من حروف سألتمونيها ، أو بتكرير حرف أصلي كـ: قطّع وهو قليل ؛ لأن أبنية الأصول قليلة- أي التي تزاد بتكرير حرف أصلي - وأبنية المزيد كثيرة ومنتشرة فحمله على الباب الأوسع في الاستعمال وهو أولى [(٢)] .

- قال في تثنية الاسم الممدود (علباء وحرباء) - والهمزة فيهما منقلبة من حرف غير أصلي ياء زائدة للإلحاق بـ(قرطاس) و (سرداح) - : ((هذه الهمزة لك فيها القلب وهو الأكثر.... ولك فيه الإبقاء على الأصل وهو الأقل)) [(٣)]. إن الاسم الممدود عند التثنية له أربع صور[(٤)]، منها أن تكون همزته مبدلة من حرف -غير أصلي- زائد

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٣٨٧.

(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص ٥٠.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٨٢.

(٤)١- أن تكون الهمزة أصلية نحو : قُرّاء ، ووُضَّاء فتقول : قُرَّأءان ووُضَّاءان بالتصحيح دون قلب الهمزة .

==

للإلحاق نحو: علباء [١].وحرباء[٢]. وقوباء[٣]. فلك أن تقول : علباوان وحرباوان وقوباوان وهو الأكثر ، أو علباءان وحرباءان ، وقوباءان وهو الأقل وهذا ما اختاره ابن الأثير تبعا للسيرافي الذي قال : ((فإن قلب الهمزة فيه إلى الواو أكثر وأحسن)) [٤] ؛ لأن الهمزة فيه منقلبة من حرف زائد غير أصلي فأشبهت ألف التأنيث في حمراء ، ويتبين من خلال ما تقدم أن الحكم بالكثرة عند ابن الأثير ومُؤَكدا بالحسن عند السيرافي يقوي الحكم بالقلب ويقدمه في درجة أعلى من الجواز على القليل – التصحيح – فتقول : علباوان وحرباوان بكثرة ،علباءان وحرباءان بقلة. وهذا مذهب الأغلبية من النحاة ، أما المشكل فقد وقع في نص سيبويه حيث قال : ((رداءان وكساءان وعلباءان فهذا <u>الأجود الأكثر</u> ... واعلم أن ناسا كثيرا من العرب يقولون: علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما

==

٢- أو تكون همزته زائدة للتأنيث نحو : حمراء وصحراء ، فتقول : حمراوان وصحراوان بالقلب واوا .

٣-أو تكون همزته مبدلة من أصل ، نحو: كساء ، ورداء ، فلك أن تقول : كساءان ورداءان وهو الأرجح ، أو كساوان ورداوان بالقلب وهو الأقل .

(١)عصب عنق البعير.

(٢)مذكر، وهو دويبّة يستقبل الشمس برأسه ويدور معها كيف دار، ويتلون ألوانا بحر الشمس.

(٣) داء يصيب الجلد .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٤٠ .

بحمراء ...)) [١]. يُلاحظ في نص سيبويه أن حكمه بـ(الأجود الأكثر) جاء بمعنى (القياس المطرد) ؛ لأن الإبقاء على الأصل عنده هو أساس القاعدة القياسية إلا إذا كان هناك سبب عارض يضطر النحوي لمخالفته ؛ لذا لم يفرق بين ما كانت همزته أصلية أو منقلبة من أصل أو غير أصلية فجاء الحكم عاما يشمل الجميع بالتثنية دون قلب ، مع أن السماع جاء برجحان القلب – كما قال هو نفسه – في (علباوان وحرباوان) ؛ لكثرة الاستعمال ، وللفرق بين ما كانت همزته منقلبة من أصل وما كانت همزته منقلبة من غير أصل، لذا رجح ابن الأثير الإعلال بالقلب .

– قال في النسب إلى الاسم المؤنث بألف تأنيث مقصورة وهي إما رابعة وما فوقها : ((فالرابعة لك فيها مذهبان : أحدهما : الحذف ، وهو الأكثر ، تقول في حبلى : حبلِيّ ، وفي سكرى سكرِيّ . والثاني : وهو الأقل أن تقلب الألف واوا ، فتقول : حبلويّ ، وسكرويّ)) [٢]. لك في ألف التأنيث الرابعة عند النسب إما الحذف وهو الأكثر الجيد ؛ لأنها كالتاء في الدلالة على التأنيث ؛ ولكثرة الاستعمال ، أو الإبقاء والقلب واوا ؛ ولأنها رابعة وتشبيها لها بألف ملهى [٣]. ويستنبط من ذكر الحكمين جواز الأمرين ، ولكن بدرجات متفاوته أعلاهاالكثرة ، وأدناها الأقل، ويرجع ذلك لكثرة استعمال العرب .

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٩٤ ، والمقتضب ٣/ ٨٧ ، والأصول ٢/ ٤٤٢ ، والمخصص ١٥/ ١١٥ .

(٢) البديع في علم العربية ٢ / ١٩٩. وينظر: الكتاب ٢/ ٧٧، والمقتضب ١٤٧/٣ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص ٥٣٩ .

ثالثا : الكثير حكم تعليلي :

إن (كثرة الاستعمال) علة استخدمها النحويون بكثرة مفرطة لما خالف القياس في الغالب ، فلا تكاد تخلوا مؤلفاتهم النحوية منها إلا نادرا [١]. يقول السيوطي : ((ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع)) [٢]، ومن أمثلة ذلك عند ابن الأثير ما يأتي :

- قال عن علامات التأنيث اللفظية : ((القرائن ثلاث: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة. أما القرينة الأولى – وهى التاء – ومنهم من يقول الهاء ، والأول أكثر استعمالا)) [٣]. عند النحاة كالفراء ، وابن السراج ، وابن جني ، وابن الأنباري ، والهروي ، والموزعي وغيرهم [٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤ – ٢/ ١٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٤- ٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٩٧- ١٠٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٥ – ٤/ ٤٢٦ ، وكشف المشكل في النحو ص٢١-٣٢- ٢٧٧، والمسائل السفرية ص٣٢-٤٠.

(٢) ينظر: الاقتراح ص ٧٦ .

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٤٨ .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٥٧ ، والأصول في النحو ٢/ ٨٤- ٤٣٠، واللمع ص١٥٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٧ ، والأزهية ص ٢٤٩، والجنى الداني ص٥٦ .

وقد أطلق بعضهم عليها هاء التأنيث اتساعا خاصة عند الوقف [1]. والفارسي يستعمل التعبيرين على السواء . [2].

- وقال في حذف المبتدأ جوازا إذا دل عليه دليل : ((هو على ضربين: الأوّل: لك فيه الخيار حذفا وإثباتا؛ فالحذف للاختصار، وهو أكثر استعمالا؛ والإثبات للعناية به والتوكيد، يقول القائل: كيف أنت؟ فتقول: صالح، أى: أنا صالح، وإن شئت أثبتّه فقلت: أنا صالح)) [3] . وقد جاء اختياره للحذف اختصارا لكثرة الاستعمال.

- وقال في إعراب المركب العددي : ((فلك في العمل بالضرب الأول ثلاثة مذاهب:الأول: - وهو الأصل، وأقلّها استعمالا، وبعضهم ينكره - أن تقول: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، تبني الجميع على الفتح. الثانى: - وهو أكثر استعمالا من الأوّل - أن تحذف «عشر» الأولى وتضيف الاسم الّذي قبلها معربا بوجوه الإعراب، وتبني الأسمين الباقيين على الفتح فتقول: ثالث ثلاثة عشر. الثالث: - وهو المستعمل - أن تلقي الاسم الثانى والثالث، وتبني الأول والرابع على الفتح، فتقول: ثالثَ عشرَ، وكذلك إلى تاسع عشر .)) [4]. ففي هذا الموضع استخدم ثلاثة أحكام للحكم على هذه المذاهب فالأول حكم عليه

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣٥١ ، والجنى الداني ص ٥٨ .
(٢) ينظر: التكملة ص ١٢٧ - ١٣٠ .
(٣) البديع في علم العربية ١/ ٦٤ .
(٤) البديع في علم العربية ٢/ ٣٠٩ .

بقلة الاستعمال وبعضهم ينكره مع أنه الأصل كما ذكر ، والثاني : أكثر في الاستعمال عنده لما دخله من حذف يؤدي إلى التخفيف دون إخلال بالمعنى وهو رأي الكوفيين . والثالث : هو المستعمل ؛ وأرى أنه الأكثر استعمالا ؛ لأن الغرض من الحذف هو التخفيف والاختصار به تحقق فمن ثم كان استعماله أيسر ، وإن كان الكسائي أجاز الإعراب .[1]

رابعا : الكثير مقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى :

قد أتى لفظ الكثير مقترنا بأحكام القبول المختلفة ، للتأكيد منه على صحة اختياره للحكم ، أو ليبين أن القياس يتفق مع السماع في ذلك الحكم ، ومن أمثلة ذلك عند ابن الأثير في كتابه البديع:

- قال في أثناء حديثه عن تاء التأنيث : ((وتدخل ظاهرة ... للفرق بين الصفة الجارية على الأفعال بين المذكر والمؤنث نحو: قائم وقائمة ، وهو الكثير الشائع))[2]. في الغالب أو الكثير الشائع كما قال ابن الأثير أن تدخل التاء لفصل صفة المؤنث عن صفة المذكر فيما اشتركا فيه نحو : ضرب وضربتْ ، وقائم وقائمة ، وفي غير الشائع تدخل على أسماء غير الصفات نحو : رجل ورجلة ، وغلام وغلامة ، والصفات الخاصة بالمؤنث كـ: طالق ، وطاهر ، وطامث .... إلخ ولا دخل للمذكر بها . ولكن إذا

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ١٧٣-١٧٢ ، والمقتضب ٢/ ١٨٢، والأصول ٢/ ٤٤٩، والتكملة ٧٠- ٧١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٩، والمخصص ١٠٩/١٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٥٦ .

(٢) البديع في علم العربية ٢/ ٤٨ .

قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة دخلتها التاء نحو : حائضة ، وطامثة . وهناك عدة صفات لا تلحقها التاء إذا كانت على وزن واحد كـ(فعول بمعنى فاعل)، نحو : رجل وامرأة صبور ، و(فعيل بمعنى مفعول) ، نحو : رجل وامرأة جريح ، ومِفْعال ، نحو : رجل وامرأة مِنحار أي: كثيرة النحر ، ومِفْعِيل كـ: معطير ومسكين ، ومِفْعَل كـ: مِغْشَم .[1]. وبناءً عليه جاءت كلمة الشائع لتؤكد مصداقية الحكم في أن الغالب فيها أنها تدخل للفرق بين المؤنث والمذكر فتخرج بعض الصفات ومن ثم يكون الحكم درجة من درجات الجواز أكثر تميزا ووضوحا .

- وقال أثناء حديثه عن حذف كان : ((قولهم : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر " ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف" تقديره : إن كان خيرا ، وإن كان خنجرا ، ومن العرب من ينصب الجواب على: جزى خيرا ، والرفع أكثر وأحسن ، وقد رفع الأول ، فقالوا : إن خير فخير ، تقديره : إن وقع خير فالذي يجزون به خير .))[2]. وقد أتبع الكثرة الحسن للتأكيد على أن الحكم يوافق الصنعة والمعنى فيصير من قبيل القياس المطرد ؛ لأن الحذف من الأشياء التي اختصت بها " كان " .

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٢/٧٢٧ – ٧٢٨ ،والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٨٩.

(٢) البديع في علم العربية ١/ ١٤٠ .

– وقال في باب الإضافة وهو يتحدث عن إضافة الظروف للجمل : ((ومتى أضفت هذه الظروف إلى الجمل، لم يكن فى الجملة عائد منها إليها، كما يكون ذلك فى الصّفة، والصّلة، والخبر، والحال، تقول: أجيئك حين يقوم زيد ، ... وعليه قوله تعالى: ﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] ، وقوله: ﴿ هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴾[2] ، وهى مع الإضافة إلى الجمل نكرة.ولك فيها – مع الإضافة – الإعراب، والبناء، والإعراب مع الجمل المعربة الصّدر أكثر وأحسن، كقوله تعالى: ﴿ هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، ومن نصب ، فيجوز أن يكون الفتحة إعرابا على الظرفيّة وبناء؛ لإضافته إلى فعل، وليس بالكثير، وإن كان صدر الجملة مبنيا فالبناء أكثر وأحسن، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [3] ، وقوله: ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[4] ، بالفتح[5]))[6]. فإذا كان معربا فعلى أن " يوم" خبر –

(١) المائدة من الآية (١١٩) .

(٢) المرسلات الآية (٣٥) .

(٣) الذاريات آية (١٣) .

(٤) هود من الآية (٦٦) .

(٥) قراءة نافع وحمزة والكسائىّ وأبو جعفر، وقرأ اباقون بالرفع . ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٠ ، ومعاني القراءات ٣٤٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٢٤/٢، والراغب للأصفهاني ٥/ ٥٠٦ ، وقال أبو حيان البحر المحيط ٥/ ٢٤٠:" وهى فتحة بناء ؛ لإضافته إلى" إذ" وهو غير متمكّن" .

(٦) البديع في علم العربية ١/ ١٥٩ .

مرفوع – المبتدأ " هذا " ؛ لأنّه حدث، وظروف الزمان يخبر بها عن الأحداث، تقول: القتال اليوم، والخروج الساعة وهو رأي البصريين واختاره ابن الأثير بقوله ((أكثر وأحسن)) ، أما البناء فليس بالكثير وهو رأي الكوفيين، وفتح" يوم" عندهم؛ لأنّه فى موضع رفع على أنّه خبر" هذا" ، ولا تجوز إضافة غير الزمان إليه ؛ لأن بين الزمان والفعل مناسبة إذ كان الفعل يدل على الزَّمَان فكأنك أضفت زَمَانا عامّاً إلَى خَاص فتخصص.(١).

– وقال في أثناء حديثه عن الظروف وخاصة الظرف " مع ": ((فأمّا" مع" فإنه ظرف مكان؛ بدليل وقوعها خبرا عن الجثّة، فى قولك:زيد مع عمرو، والألف التى تلحقها فى قولك:" معا" هى بمنزلتها فى: صببت دما، وقيل: بمنزلتها فى" قفا"؛ فهى فى الأوّل بدل من التنوين، وفى الثانى اسم مقصور، والأوّل أكثر وأقوى.))(٢). " مَعَ" ظرف للمكان وللزمان– نحو: أنا معك ، وجئتك مع العصر – وقيل : إنه حرف ، وقيل : ظرف وهو الغالب عند الجمهور ، وفيه لغتان: البناء على السكون –في لغة بني تميم وربيعة، وقد يكسر عندهم لالتقاء الساكنين نحو : جئت معِ الطلابِ– والنصب على الظرفية ، ويأتي مضافا كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَعَ

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٥٤ ، والمفصل ص ١٢٨ ، والإنصاف ١/ ١١٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٣٩٢ ، والكشف ١/ ٤٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٥.

(٢) البديع في علم العربية ١/ ١٦١ .

العُسْرِ يُسرَا ﴾.[١] ، وقد يخرج عن باب الإضافة و يعرب حالا نحو : جئنا معا ، والألف بدل من التنوين وهو الأرجح والأقوى- لقوة القرينة أو العلة - كما قال ابن الأثير ؛ لأن دخول التنوين عليها حينما تُعرب حالا دليل على اسميتها كما ذهب الجمهور. [٢].

- وقال في كيفية وزن الكلمة التي فيها زيادة حرف أصلي مكرر : ((فإن تكرر في الكلمة حرف من حروفها الأصلية نحو : ضرّب ، وقتّل ، فلك في وزنه طريقان : أحدهما : وهو الأشهر الأكثر أن تكرر في الميزان الحرف المكرر من الموزون فتقول : في وزنه: فعّل))[٣]. ومراده إن كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على وجهين :أحدهما بتكرير حرف أصلي كعين قطّع ، ولام جلبب ، فيكرر الحرف المقابل له في الميزان فتقول : فَعّل ، وفَعْلَلَ ، وسواء أكان التكرير للإلحاق كـ(قردد) [٤]، أم لغيره كـ(قطّع) وذلك هو الأشهر الأرجح أن تكرر الحرف المقابل له في الميزان ، ثانيهما : زيادة حرف من حروف اليوم تنساه وتلك الزيادة تنزل بعينها في الميزان ، نحو : ضارب على وزن فاعل ، ومضروب على وزن مفعول [٥]... إلخ

---

(١) الشرح الآية (٥) .

(٢) ينظر : شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، للقوجوي ص٨٠ ، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص ٥٢٢ .

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٤٧٨ .

(٤) اسم جبل ، أو لكل ما ارتفع على الأرض وعلا. ينظر لسان العرب ٣ / ٣٥١ .

(٥) ينظر : الكافية بشرح الرضي ١/ ١٣.

- ثم قال أيضا في وزن المعتل المزيد : ((**وأما إذا كانت الكلمة معتلة فلك في وزنها طريقان : أحدهما : وهو الأشهر الأكثر أن تعيد الكلمة إلى صحتها ثم تزنها كما تزن الصحيح فتعطي الأصل أصلا والزائد زائدا**)) .[1] **.نحو: قام ويقوم على وزن فعل يَفْعُل ؛ لأنّ الأصل فيهما : قَوَم، بفتح الواو، ويقوم، بسكون القاف وضم الواو، وهذا هو الأشهر الأرجح والأكثر. ولك: أن تزن الكلمة المعتلّة بحالها، فتقول فى قَام: فعل، ساكن العين، وفى يَقُوْم: يفعل – بضمّ الفاء وسكون العين– وتقول فى وزن مَقول ومبيع على الأول: مَفْعُل أو مَفُول، وعلى الثاني :مَفِعل أو مَفِيل، على اختلاف التقديرين بين العلماء.** [2] **، ومن الملاحظ أنَّ حكم الأشهر قد سبق حكم الأكثر ، بخلاف الأحكام الأخرى والتي كانت تليه ؛ وربما أراد بذلك التنبيه على أن الرأي الذي اختاره ليس فقط ما عليه أكثر النحاة بل ؛ لأنه المشهور على ألسنة العرب ، فبذلك يتفق القياس مع السماع فيما حكم به.**

– قال في أثناء حديثه عن المصادر السماعية كـ (لبيك ، وسعديك ، وهنانيك) : ((**وكل هذه مصادر منصوبة بأفعال متروكة الإظهار ، كأنه قال : سقا لك الله ، ورعاك ، وألزمك ، ونحو : ذلك من الأفعال الدالة عليها ألفاظ المصادر المذكورة ويجوز في كثير من هذه الأمثلة الرفع على الابتداء ، وما بعده خبر... والنصب أكثر وأجود**)) [3]. **أي: أرجح وأحسن ؛ لأن عامل النصب**

---

(١) البديع في علم العربية ٢/ ٤٧٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٦٣، والأصول ٣/ ٢٨٣ – ٢٨٤.

(٣) البديع في علم العربية ١/ ١٣٠ .

لفظي وهو أقوى ، على أن (لبَّى) وأخواتها مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا تقديره (أُلَبِّي) – أي : تلبية بعد تلبية – منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه جاء على صورة المثنى ، والكاف : ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه .

– قال في النسب إلى الاسم المنقوص : ((وأمّا الرّباعيّ، نحو: قاضٍ وغازٍ ومعطٍ، فلك فيه مذهبان: أحدهما – وهو الأحسن الأكثر – أن تحذف الياء ثم تنسبه، فتقول: قاضيّ، وغازيّ، ومعطيّ. والثاني: أن تقلب الياء واوا، وتفتح الحرف الّذي قبلها، فتقول: قاضويّ ، وغازويّ ، ومعطويّ، وقد جاء الوجهان في الشعر، قالوا:حانيّ وحانويّ ، كقوله[1]:

كأنَّ رِيقَتَها بعد الكَرَى اغْتُبِقَت☆☆☆ صرفا تخيّرها الحانيّ خرطوما))[2].

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للأسود بن يعفر النهشليّ، وروي الحانون بدلا من الحانيّ ، وفي بعض المصادر روي عجز البيت كما يلي :

..... ***من ماء أدكن في الحانوت نضاح .

وبرواية أخرى للعجز :

..... *** في مسكن نمّاه النّحل في النّيق.

وعليه فلا شاهد فيه ، ومعنى : (ريقتها) آي: لعابها، و (الكرى): النوم، و (اغتبقت): أي شربت بالعشي. و (صرفا) أي خمرا غير ممزوج بماء. و (الحانيّ) الخمّار. فهو يمدح ريق محبوبته . والشاهد فيه قوله : " الحانيّ" فقد نسب إلى حان – بحذف الياء من الاسم المنقوص. ينظر : المفضليات ٤١٨ ، والكامل في اللغة والأدب ٣/ ٣٩ ، والصناعتين للعسكري ص٧٣ ، وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٣ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٢٩٥٩ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١/ ٢٠٧ .

(٢) البديع في علم العربية ٢/ ١٩٠ .

والشاهد فيه (الحانيّ) فقد نسب إلى (حان) بحذف الياء من الاسم المنقوص ، ومراد ابن الأثير أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة فلك فيها وجهان عند النسب : أفضلهما وأرجحهما الحذف . والحسن يصل بالكثير لدرجة قريبة من القوة والصحة التي تطرح ما عداها ، لكثرة الاستعمال عند العرب [١] .

خامسا : تضمين حكم الكثير معنى حكم آخر :

١- الأكثر بمعنى المطرد :

والمُطَّرِد ، من اطَّرد الكلامُ ونحوُه جرى مجرىً واحدًا ، تتابعَ فاستقام وتماثلت أحكامُه يقال : اطَّرَد النهرُ : تتابع جريان مائه ، -اطَّرد الأمرُ باطِّراد : بتتابع وبصورة منتظمة ، واطَّردت القاعدةُ : عمّت وخلَت من الشذوذ ، واطَّرد القياسُ : دار الحكمُ فيه مع الوصف وجودًا وعَدَمًا ، والمراد به في عرف النحاة : القياس : أي: ما وافق من المسموع عن العرب القواعد النحوية، وهو قسيم الكثير . أما الشاذ فهو ما خالف القواعد بصرف النظر عن قلته أو كثرته[٢] .

- أحيانا كان يخصصه برأي ، أو لهجة كقوله عند حديثه عن كيفية بناء الفعل المعتل لما لم يسم فاعله : ((إذا بنيت الفعل المعتل لما

(١) ينظر : اللمع لابن جني ص٢٠٥ ، و شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٣ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو ١/ ٥٧ ، والخصائص ١/ ٩٦ – ٩٧ ، والتعريفات ص ١٢٤ ، و اللسان وتاج العروس مادة (ط. ر.د)

لم يسم فاعله سويت فيه بين الواو والياء ، فقلت : قيل وبيع، أصله: قول وبيع ، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانقلبت ياء ، وهذا هو الكثير . ومن العرب من يشم الفاء شيئا من الضمة ؛ نظرا إلى الأصل ، ومنهم من يخلص ضم الفاء فيقول : قول وبوع وهو أقلها استعمالا))[١] . يُلاحظ أن إخلاص الكسر هو القياس المطرد عنده – وهو لغة قريش ومن جاورها من بني كنانة – وعليه أغلب العلماء كسيبويه ، وابن السراج ، وابن جني ، والزمخشري [٢]. والكثير هنا هو المطرد – أي استعمالا وقياسا – وأما قوله : (أقلها استعمالا) فعلى لغة إخلاص الضم يقصد لغة هذيل وبني دبير ، وأما لغة الإشمام فنظرا للأصل وهو : (الضم) فهي لغة قيس وعقيل وعامة بني أسد ، وبها قرأ الكسائي وهشام ، وابن عامر ونافع [٣] في قوله تعالى : ﴿وسُـيِقَ الَّـذِينَ كَفَـرُوا﴾[٤] ، و﴿غُيِضَ الْمَاء﴾[٥]، و﴿سُيِئَتْ وُجُوه﴾[٦].

---

(١) البديع في علم العربية ٢/ ٥٨٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٦٠ ، والأصول في النحو ٢/ ٥٧٦ ، والمنصف ١/ ٢٤٨ ، والمفصل ص ٣٧٧ .

(٣) تنظر القراءة في : معاني القراءات للأزهري ١ / ١٣٢ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٩ ، والعنوان في القراءات السبع للسرقسطي ص ٦٨ ، والإقناع في القراءات لابن الباذش ص ٢٨٩ ، والمنصف لابن جني ص ٢٥٠ ، والبحر المحيط ١/ ٦١ .

(٤) الزمر من الآية (٧١) .

(٥) هود من الآية (٤٤) .

(٦) الملك من الآية (٣٧) .

- **قال ابن الأثير في النسب إلى طُهيّة:**((طَهوي ، وطُهويّ أكثر))[١].

وقد أخذ محقق كتاب البديع في علم العربية على ابن الأثير –أنه جعل القياس بدلا من الكثير والعكس – في نصه السابق ؛ لأن طُهوي هو القياس وأن طَهوي الأكثر شيوعا في الاستعمال ، والصواب أن الأمر قد التبس على المحقق في فهم مقصد ابن الأثير ، حيث أراد – صاحب البديع – بالكثرة هنا (القياس المطرد) ؛ لذا قال " طُهويّ أكثر " أي: القياس المطرد ، وأما " طَهويّ " فهو الأكثر شيوعا في الاستعمال – مع مخالفته للقياس– فأطلق ابن الأثير على طُهوي الكثرة بمعنى القياس [٢]. ومما يؤكد ذلك قول ابن الأثير في النسب إلى خُراسان : ((خُرسيّ، وخَرَاسِيّ ، وخُرَاسَانيّ أكثر))[٣]. أي : خُرَاسانيّ هو القياس المطرد ، ؛ لأنه يعامل معاملة المثنى الذي دخل باب الإسمية فعلى رأي من قال: إنه يعرب بحركات أصلية ظاهرة على آخره نسب إليه دون حذف كـ" حمدانِيّ " وهو القياس ، وأما من قال: "خُرْسيّ"، فإنّه حذف الزوائد أجمعَ، وبناه على "فُعْلٍ"؛ لأنه أحد الأبنية، ولم يغيّر الضمّة من أوّله، والقائد الذي يُنسَب إليه "الخُرْسيّ" من هذا منسوبٌ إلى "خُراسانَ" ، ومن قال "خُراسيّ"، شبّه الألف والنون في آخره بزيادة التثنية، أو بتاء التأنيث فحذفهما. [٤].

---

(١)البديع في علم العربية ٢/ ٢١٣ .

(٢)ينظر : الكتاب ٢/ ٧٠ ، والمخصص ١٣/ ٢٣٨ ، والأصول في النحو ٢/ ٤٢٩ .

(٣)البديع في علم العربية ٢/ ٢١٤ .

(٤)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٣/٤٧٨،وشرح شافية ابن الحاجب للرضي١/٤١٤.

٢- الكثير بمعنى الغالب :

مما يسترعي الانتباه أن حكم (الكثير) جاء بمعنى الغالب ، سواء أكان الكثير جاء منفردا بمعنى الكثرة العددية أم مقترنا بحكم من الأحكام الأخرى المقبولة ، مما يدل على أنه مرادف له يؤدي معناه ، ومن أمثلة ذلك عند ابن الأثير:

- مجيء الأكثر بمعنى الأغلب : قال عند حديثه عن الأسماء الستة: ((وأمّا الفم: فمنهم من يقول: فيّ، فيدغم، وهو الأكثر، ومنهم من يقول:فمي، وأما" ذو": فلا يضاف إلّا إلى أسماء الأجناس الظاهرة،فى الأكثر،ومنهم من يضيفه إلى المضمر))[(١)].

أي في الغالب ؛ لأن محذوف اللام له حالتان : الإفراد والإضافة، إلا أنّ إعرابه مع الإفراد بالحركات، ومع الإضافة بالحروف، وهو «فوك»، وعوضوه فى الإفراد من عينه التى هى « واو» ميما؛ لأنها لو تركت لحذفها التّنوين، كما حذف ياء «قاض»، وألف «عصا» فتبقى الكلمة على حرف واحد، وهو غير موجود فى المعربات، فقالوا: فم ، أما «ذو»، فلا تستعمل إلا مضافة ؛ لأنه ما أُتي بها إلا توصلا إلى وصف الأسماء بأسماء مثلها غير جارية على الأفعال، كقولك: مررت برجل ذى علم، وذى دار، وذى جلوس، ولا تضاف إلى مضمر، فلا تقول: مررت برجل ذيك، وذيه عند سيبويه ، وقيل: أجازه المبّرد وهو غير صحيح ؛ لأن ما جاء

(١)البديع في علم العربية ١/ ٣٠٦ .

في مقتضبه يؤكد موافقته لسيبويه . (١) ، وحكاه فى الشّعر مجموعا، قال كعب بن زهير:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ ☆☆☆ أبارَ ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهَا (٢).

- وكذلك في باب التمييز حيث قال: ((أكثر المميز لابد فيه من معنى " من ")) (٣). أي الأغلب ، وَإِظْهَار (من)- وهي تبعيض - مع كل تمييز نحو قولك: "تَصَبَّبَ محمدٌ عَرَقاً"، و"تَفَقَّأَ خالدٌ شَحماً ، أي: من العرق ومن الشحم ، وملْء الأَرْض من ذهب، وإردب من قَمح ، ولي أَمْثالهَا من إبل وَغَيرهَا من شَاءَ ، ووبحه من رجل ، وَلله دره من فَارس ، وحسبك من رجل ، إِلَّا (أفعل) ، وَالْعدَد ، وَنعم، ومنقول فَاعل ومفعول لذا قال الأكثر. (٤).

- قال في باب الإبدال : ((ويدخل البدل على الاسم والفعل والحرف، فالاسم، نحو: أجوه فى وجوه، والفعل نحو: هراق في أراق، والحرف، نحو: هلّا في ألّا، وهو على ضربين: أحدهما:

---

(١)الكتاب ٤/ ٤١١- ٤١٢ ، والمقتضب ٣/ ١٢٠ .

(٢)البيت من الوافر، ومعنى أرهف السيف : رققه، وآبار : أهلك ، أرومتها : الأرومة : الأصل ، والشاهد فيه قوله " ذوي أرومتها ، ذووها " فالأولى أضيفت إلى اسم ظاهر ، والثانية إلى ضمير والغالب أن تضاف إلى اسم جنس . ينظر: ديوانه ص ٢١٢ ، والبديع في علم العربية ١/ ٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٧.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٢٠٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/ ١٦٣٢ ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ٩/ ٢٣٦ ، والهمع ٢/ ٣٣٦ .

إبدال حرف من حرف بغير إدغام، وهو أكثر ما يراد به فى هذا الباب.)) [1].

أي : الأغلب ، ليخرج به الإبدال في باب افتعل ، كـ: اصطبر .

٣- الأكثر بمعنى الأرجح :

قد جاء الأكثر في كثير من المواضع بمعنى (الأرجح) ولم يصرح ابن الأثير بحكم الأرجح أو مشتقاته في موضع من مواضع الكتاب ، ولكنه استعاض عن ذلك بالأكثر وأراد الأرجح .

والرجحان في اللغة : بمعنى الثقل والميل ، يُقَالُ : أَرْجَحْتُهُ أي : فضلته وقويته ، ويقال: فلان له رأي راجح وآخر مرجوح : أي: مُفضل عليه لقوته .[2] أما في اصطلاح النحاة : فهو تفضيل أحد المثلين على الآخر

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٨٢.

(٢) ينظر: العين ٣/ ٧٨ ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١/ ٣٦٤ ، ومختار الصحاح ص ١١٨ ، و اللسان ١٣/ ١٧٧ ، وتاج العروس ٦/ ٣٨٣ ، والمعجم الوسيط ص ٣٢٩ ، وتكملة المعاجم العربية لـ: رينهارت بيتر آن دوزي ٥/٩١، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ٨٥٧.

بنفسه بلا مُرجح حين يكون الراجح هو الأصل بالنسبة للمرجوح . [1] .
وَإِن كَانَ أحد الطَّرفَيْنِ راجحا وَالْآخر مرجوحا فالمرجوح يُسمى وهَمْا[2] .

ومن المواضع التي حكم فيها ابن الأثير بالأكثر وأراد الأرجح :

- **قال في مجال حديثه عن** حذف الخبر جوازا **: ((كقولك في جواب من قال لك : من عندك ؟ فتقول : زيد ، أي : زيد عندي ، فحذفت (عندي) وهو الخبر تخفيفا ، وهو الأكثر ، ولك إظهاره للتأكيد))** [3]. ومراده جواز الأمرين الحذف

---

(١) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لـ : نشوان الحميري ٤/ ٢٤٣٨، ودستور العلماء لـ : أحمد نكري ١/ ١٩٧ ، وتكملة المعاجم ٥/ ٩١ ، والكليات ص ١٢٢ ،

(٢)الوَهم: هو إدراكُ المعنى الجزئي المتعلّق بالمعنى المحسوس وقد يطلق على الاعتقاد المرجوح. ينظر:التعريفات الفقهية ص٢٤٠ ، وعند الأصوليين الفقهاء أنه : ((فضل أحد المثلين على الآخر وصفا فصار الترجيح بناء على المماثلة مع تعارضهما)) ، أي : الحجتان إذا تعارضتا ومع إحداهما ترجيح قضى بالتى معها الترجيح، . والراجح عند الفقهاء ما رجح الشرع فعله. وعند المحدثين : الراجح هو المحفوظ ، والمرجوح هو الوَهْم والشك والشاذ. ينظر: كنز الوصول إلى معرفة الأصول ١/ ٢٩٠- ٢٩١ - لمحمد الحنفي البزدوي – كراتشي – مطبعة جاويد – بريس- د. ت . ط ، و المهذب للشافعي ٢/ ٣١١ ، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب لابن بطال ١/ ١٣٠ ، و القاموس الفقهي لغة واصطلاحا لـ: د. سعدي أبو حبيب ص ٣٥٨ ، و نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ٨٢- ٨٤، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ١/ ٢٤٥ ، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية ص ١٩٩ للسخاوي ، ومعجم لغة الفقهاء ص٥١١.

(٣) البديع في علم العربية ١/ ٩٠ .

وعدمه، وإن كان الحذف أكثر- أي : أرجح -لوجود الدليل عليه في الاستفهام .

- **وقال في أثناء حديثه عن** جواب القسم **((وامتنعوا من إجابة القسم بـ" ما دام" و" ما زال" وأخواتهما،إذا كنّ نواقص،وقد جوزه قوم،والأوّل أكثر))** [(١)] **من المعروف أن ما فتئ وما زال وما برح وما انفك هي أفعال تدل على استمرار خبرها لاسمها ، ونفيها إثبات ، وأن الحروف التي يجاب بها القسم أربعة: اثنان للإيجاب (إن ، واللام) ، واثنان للنفي (ما ، ولا) وما رجحه مخالف لظاهر قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [(٢)] ، ولكن الكلام مبنيٌ على نية تقدير" لا " النافية ؛ لأن المعنى على النفي؛ إذ الأصل: لا تفتأ؛ لأنه لو كان الكلام مثبتا ؛ لجيء معه باللام والنون المؤكدتين، ولكن لما كان الإتيان بهما فى الموجب لازما ،**

---

(١) البديع في علم العربية ١/ ٢٨٠ ، وينظر : الهمع ٤/ ٢٥٥.

(٢) يوسف من الآية (٥٨) ، وموطن الاستدلال في الآية الكريمة : مجيء فعل "تفتأ" غير مؤكد مع وقوعه جوابا للقسم؛ لكونه منفيا تقديرا بـ "لا" محذوفة؛ إذ التقدير: تالله لا تفتأ؛ وحذف "لا" في جواب القسم مطرد، ومثله قول خليفة بن براز من [الكامل المجزوء] :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْ ... تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وأصله لا تنفك. وكقول امريء القيس من [الطويل]:

فقلتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً ... ولو قَطَعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالي

ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٣٥ ، وفي التذييل والتكميل ٤/ ١١٩، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٧٠ .

جاز حذف حرف النفى فى المنفى عند بعضهم [(١)]. **ومن ثم فإنه هنا رجح القياس على السماع ، وإن كان السماع – على تقدير الحرف– يتفق والقياس .**

- **وقال في باب التوكيد عن كلا وكلتا : ((إذا أخبرت عن «كلا» و «كلتا» فلك فيه الإفراد والتثنية؛ حملا على اللّفظ والمعنى، والإفراد أكثر))** [(٢)]. والإفراد أرجح ، سواء أكانا مضافين لمضمر أم لظاهر، مثل : كلا الغلامين قام أو قاما ، وكلتا الطالبتين قامت أو قامتا ، ومنه قوله تعالى : ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾[(٣)]. وقد جاء الخبر محمولا على اللّفظ والمعنى معا في قول الأسود بن يعفر النهشلى :

إنّ المنيّةَ والحتوفَ كِلَاهُمَا ☆☆☆ يُوَفِّي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي [(٤)].

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٧٧ ، والكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٤٢ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٨١ ، وأوضح المسالك ٤/ ٩٤ ، وتمهيد القواعد ٣/ ١٠٧٣.

(٢) البديع في علم العربية ١/ ٣٤١ .

(٣) الكهف من الآية (٣٣) .

(٤) البيت من الكامل ، اللغة : رقى: يعلو، تقول: رقيت الجبل، أى: علوته، وفى رواية: يوفى، وهما بمعني. المخارم: جمع مخرم بزنه مجلس، وهو منقطع أنف الجبل والغلظ، سواده: شخصه. يريد: أنّ المنية والحتوف ترقبه وتستشرفه. والشاهد فيه قوله: " إن المنية والحتوف كلاهما " حيث إن كلا عائدة على المثنى لفظا ومعنى بدليل إلحاق ضمير المثنى بها . ينظر : المفضليات ص ٢١٦ ، وجامع البيان للطبري ١٦/ ٢٥٨ ط. دارهجر ، والمغني ص ٢٠٤ ، وسمط اللآلى ١٧٤ – ٣٦٨ ، والبديع في علم العربية ١/ ٣٤١ .

والعكس رجحه في الإخبار عن " كل " حيث قال : ((وهذا الحكم جار في الإخبار عن «كلّ»، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً ﴾(١)، وقوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ ﴾(٢)، إلّا أنّ الجمع فيها أكثر من الإفراد.)) (٣). أي أرجح ، وقد استشهد بالآيتين –على أن الإخبار عنها بالمفرد كما في الآية الأولى ، وبالجمع في الآية الثانية والثاني هو الأرجح عند ابن الأثير ؛ نظرا لما تفيده من معنى الجمع.

- وقال : ((الجر أكثر)) (٤) . في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ ﴾(٥) ، فـ"المقيمي" جمع مقيم جمع مذكر سالم، والأصل: والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء ، و جر الصلاة أرجح عنده من نصبها؛ لأن حذف نون جمع المذكر السالم في "المقيمي" لإضافتها إلى الصلاة ؛ حيث يجوز دخول الألف واللام على المضافين ، وحذف النون ؛ لأنها تشبه التنوين في المفرد وهو يحذف للإضافة ؛ ولأن الإضافة هنا غير محضة ، أما إذا كانت محضة فلا يفصل بين المضافين إلا اضطرارا . ولو أعمل اسم الفاعل؛ لثبتت النون في "المقيمين"

---

(١) مريم من الآية (٩٥).
(٢) النمل من الآية (٨٧) .
(٣) البديع في علم العربية ١/ ٣٤٢ .
(٤) البديع في علم العربية ١/ ٥١٢ .
(٥) الحج من الآية (٣٥) .

وانتصبت الصلاة على المفعولية ؛ [١] ، كقراءة بعضهم [٢] بالنصب وحذف النون عندهم لطول الاسم لا للإضافة ، **فأَرَادَوا: المقيمين الصَّلَاةَ ، فَكف النُّون ونصب الصَّلَاة بإيقاع الفعل عليها ، كأنه قال : الذين أقاموا الصلاة [٣].**

- **وقال في رفع كلمة (عمة) : ((وهو الأكثر)) [٤] . والتي وردت في قول الفرزدق :**

كَمْ عمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ☆☆☆ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشارِي [٥]

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢٧٦/١ ، والكناش ٢١٦/١، والتصريح ٦٧٤/١.

(٢) قراءة ابن أبي إسحاق والحسن، ورويت عن أبي عمرو بن العلاء ، ينظر: المحتسب ٢/ ٨٠ ، والمنصف ١/ ٣٩٢ ، والبحر المحيط ٦/ ٣٦٩.

(٣) ينظر: الجمل في النحو ص ٢٧٣ ، والمنصف ١/ ٣٩٢ ، والمفصل في صنعة الإعراب ص ١١٥ ، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٧٦ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦٩.

(٤) ينظر : البديع في علم العربية ١/ ٦٥٤ . ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧٨ ، والكافية في النحو ص ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢١ .

(٥) البيت من الكامل ، ومعنى : الفدعاء: المعوجّة الرّسغ من اليد أو الرّجل. والعشار: جمع عشراء: وهى النّاقة أتى على حملها عشرة أشهر. والشاهد فيه قوله :(كم عمة) وهو مفصل أعلاه . ينظر : ديوانه ١/ ٣٦١، التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١٧٨ ، والكافية في النحو ص ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ .

ففي (عمة ، وخالة) ثلاثة أوجه من الإعراب ، الرفع ، والنصب ، والجر الجر على أن كم خبرية مبتدأ وجملة " قد حلبت " خبره ، والنصب على أن " كم استفهامية " و" عمة " تمييز في الوجهين ، و " عمة " بالرفع على الابتداء ، والخبر " حلبت " على معنى (كم مرة حلبت عليّ عماتك) ، و " خالة " معطوفة على عمة في كل الأحوال– رفعا ونصبا وجرا – وهو ما رجحه ابن الأثير حينما قال : وهو الأكثر، وإن كان الوجهان الآخران جائزين ، ولكن رجحان الرفع لما فيه من البعد عن التكلف .

- وقال في أثناء حديثه عن بناء – المصادر – المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان والتي في أولها ميما سواء أكان من الصحيح أم من المعتل ، فإن كان معتل الفاء يكون بالكسر على وزن (مفْعِل)، وبالفتح إن كان معتل العين : ((وإن كان معتلّ العين فإنّ الفتح فيه أكثر، نحو: المعاش والمسأل، ولا يجيء فيما عينه واو غير الفتح، نحو: المقال، والمجال...)) [(١)].

والأكثر هنا بمعنى الأرجح ؛ لأن بناء المصدر الميمي بفتح عينه ، إذا كان من الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين كـ : معاش من عيش ، ومعاب من عيب ،ولا يجوز فيه معيش ومعيب إلا إن سُمع ؛ لأن الكسر في اسمي الزمان والمكان كـ : المقيل والمغيب وهو الأكثر استعمالا ، واختيار ابن الأثير الأكثر ؛ لأن بعض

(١) البديع في علم العربية ٢/ ٤٦٩.

النحاة أجازوا الكسر في المصادر والأسماء ، فقالوا : الممال والمميل، والمغاب، والمغيب. (١).

- **وقال عند حديثه عن** القلب في افتعل مما فاؤه واوا **: ((إذا بنيت افتعل ممّا فاؤه واو قلبت تاء، وأدغمتها في تاء افتعل الّتي بعدها، نحو: اتّعد، واتّزن، واتّصف، من الوعد، والوزن، والوصف ،وكذلك ما تصرّف من هذا البناء، نحو يتّعد، واتّعد، واتّعاد ، ومن العرب من أهل الحجاز من لا يبدلها تاء، فيقول:ايتعد، وايتزن، ويوتعد، ويوتزن، وموتعد، وموتزن، والأوّل أكثر))** (٢). أي : **قلب التاء من الواو أرجح إذا كانت الواو في موضع الفاء قلبًا مطردًا إذا قلت: افتَعل يقولون: اتَّعدَ واتَّزَنَ** ؛ لتناسب الإدغام وإن كان القلب هو الأرجح ؛ لأنه المقيس المطرد(٣).

- **وقال في** باب الوقف على ضمير المتكلم للمفرد (أنا) الذي يوقف عليه بالألف أنهم قد اختلفوا فيها : ((**فقال قوم: ليست من الكلمة، وإنّما جئ بها للوقف عليها. ومنهم من قال: إنّها من**

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٢٠.

(٢) البديع في علم العربية ٢/ ٥٤٤ .

(٣) الجدير بالذكر أنَّ أكثر أهل الحجاز يقلبها تاء. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥٧، والمقتضب ١/ ٩٢، والأصول ٢/ ٥٦٧ ، وسر الصناعة ١/ ١٦٥، والخصائص ٢/ ١٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥، شرح الشافية ٣/ ٨٣.

نفس الكلمة، والأوّل أكثر.))[1] وفي المسألة خلاف نشب بين النحاة[2] في الضمير (أنا) هل الضمير قائم على حرفين والألف زائدة ، أو هو ثلاثي والألف من أصل الكلمة ؟ فذهب البصريون إلى أنه ثنائي مكون من الهمزة والنون – (أن) – والألف جيء بها للوقف – كالهاء عند من يقف عليه بالهاء – وذهب الكوفيون إلى أنه ثلاثي (أنا) والألف من أصل الكلمة ، ورجح ابن الأثير الرأي الأول– وهو رأي البصريين – بقوله (الأول أكثر) أي : أرجح . ورأي الكوفيين هو الصواب ؛ لأن الضمير اسم ، وأقل الاسم ثلاثة أحرف في الغالب؛ ولئلا يلتبس الاسم بالحرف ، وقد وردت في القرآن الكريم ثلاثية قال تعالى : ﴿ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾[3].

- وقال عند حديثه عن الوقف على المجزوم : ((أما المعتل : فتقف فيه على حروف العلة نحو : يرضى ، ويرمي ، ويغزو ، فإن جزمت أو أمرت به ففيه لغتان [4] ، منهم من يحذف حرف العلة ويعوض منه (هاء) فيقول : لم يخشه ، واخشه ، ولم يرمه ، وارمه ، ولم يغزه ، واغزه ، ومنهم من لا يلحق (الهاء)

(١) البديع في علم العربية ١/ ٦٨٩ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٨٤.

(٣) البقرة من الآية ٢٥٨ .

(٤) يقصد مذهبان . ينظر : الكتاب ٤/ ١٥٩ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٢٦.

فيقول : لا يخش ، واخش ، وارم ، ولا تغز ، واغز ، والأول أكثر .)) [1] ومراده أن الفعل المعتل الآخر جزمًا أو وقفًا له حالات : فإن كان محذوف العين نحو: لا تر بكرًا، أو محذوف الفاء نحو: لاتق خالداً، وق عامراً ، تقف عليه بالهاء، وإن كان غير محذوفهما نحو: لا تَغْزُ واغْزُ، ولا ترم وارم، فالمختار إلحاق الهاء، وتبقى الضمة على حالها، ، ويجوز الإسكان فتقول: لا تغز، واغز، والأول أكثر أي : أرجح عند ابن الأثير ؛ لأنه لولا الهاء لحقته في الوقف لوقف عليه بالسكون ، الذي يذهب حركة الحرف المحذوف للجزم ، فيذهب بذلك الدال والمدلول عليه عند الوقف . [2] وبناءً عليه يكون الرجحان هنا هو درجة من الجواز تقويها وتعززها العلة القياسية التي ذكرها أصحاب المذهب الأول الذي حكم عليه ابن الأثير بالأكثر.

- قال في أثناء حديثه عن جمع (فَعْل) تكسير للكثرة على فِعال ، مثل : كلب كلاب ، وعلى فعول ، مثل : فِلْس فلوس وإذا كان معتل العين بالواو يكثر فيه فِعال مثل : ثوب ثياب ، وإذا كان يائي العين فيكثر جمعه على فعول ، تقول في بيت : بيوت ، ويقل جمع الواوي على فعول وتقول في فوج : فووج [3] :((وفعال فى هذا

(١) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٦٩٥.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ /٢٢٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨١٩ .

(٣) ينظر :الأصول ٢/ ٤٥٨ ، والمفصل ص ١٩٣.

الضرب أكثر من فعول)) [1]. أي: فِعال فيه أرجح من فعول؛ لخفة الألف [2] ، وقد اجتمعا في كَعْب وكِعاب وكعوب ، مما يدل على جواز الجمعين ، ولكن بأرجحية الأول .

- وتحدث ابن الأثير عن جمع الاسم المعتل اللام من نحو: "دَلْوٍ"، و"حَقْوٍ"، و"جَرْوٍ"، فإنّه يجمع على القياس جمع قلة ، فيقال: "أدْلٍ"، و"أحْق"، و"أجْرٍ والأصلُ: "أدْلُوٌ"، و"أحْقُوٌ"، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وليس من الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المَصِيرَ إلى بناء لا نظيرَ له، فأبدلوا من الضمّة كسرة، ثمّ قلبوا الواو ياء، لتطرُّفها ووقوعِ الكسرة قبلها، فصار من قبيلِ المنقوص، كـ"قاضٍ"، و"غازٍ" ، أو يجمع جمع كثرة على "فُعُولٍ" قائلا : ((وتقول: دلو ودلىّ، فتقلب الواو ياء، وقالوا: نحو ونحوّ، فلم يقلبوا، والقلب أكثر)) [3]. أي : أرجح إذا كانت لامه واوًا، فإنّ اللام تنقلب ياءً ، وهو الأرجح عند ابن الأثير فتقول: دِلِيّ ، ونِحِيّ والأصل: " دُمُويٌ"، و"دُلُووٌ"، فحوَّلوه إلى "دُلِيٍّ"، و"دُمِيٍّ"، ومن ثم الأكثر جاء بمعنى الأرجح قياسا ؛ نظرا للعلة التي قوته وتتمثل في أمرين :

١- الكلمة جمع ، والجمع ثقيل .

---

(١) البديع في علم العربية ٢/ ١١٧ .

(٢) ينظر : التكملة ص ١٤٩ .

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ١١٨ .

٢- إنّ الواو الأُولى مدّة زائدة لم يُعتدّ بها فاصلة، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنّها وَلِيَت الضمّة، وصار في التقدير "عُصُوٌ" و"دُلُوٌ"، فقُلبت الواو ياءً على حد قلبها في "أَدْلٍ"، و"أَحْقٍ"، ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنةٌ، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الثانية. (١).

- وفي النسب إلى ما آخره ياء مشددة مثل : ظبيّ ، وصبيّ ، وعليّ ، وولـيّ قال ابن الأثير : ((وإن كانت إحدى الياءين زائدة فلك في النسب إليها الوجهان المذكوران، تقول في صبيّ وعليّ: صبيّيّ، وعليّيّ، وصبويّ وعلويّ ..... والقلب أكثر في هذا الباب)) (٢). أي : أرجح ، والوجهان هما : إما أن تبقي الياء على حالها عند النسب فتقول في : صبيّ صبيّيّ ، وعليّ وعليّيّ ، وإما فك الإدغام وإعادة عين الكلمة إلى أصلها – بحذف الياء الأولى ، وقلب الكسرة فتحة ، فتقلب الياء ألفا فواوا مكسورة؛ لوقوع ياء النسب بعدها فتصير بعد النسب : صبويّ، وعلويّ(٣) ، وهذا ما رجحه ابن الأثير حين قال : " والقلب أكثر" ، ويحتمل حكم " الأكثر " هنا لكثرة الاستعمال .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦٦ ، وشرح التصريف للثمانيني ص ٢٦٩ .

(٢) البديع في علم العربية ٢/ ١٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/ ٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٧، والتكملة ٥٧ – ٥٨، وشرح الشافية ٢/ ٢٣- ٣٠ .

- **قال عند تصغير الثنائي وضعا إذا كان صحيح اللام، مثل " إن ، وعن " : ((إذا سميت به تجعل المحذوف ياء ؛ لأنه الأكثر ، فتقول : أُنَيّ ، وعُنَيّ)) [١] أي : الأرجح عنده وجزم ابن مالك أنه الأولى ، وهناك وجه آخر وهو أن يُجعل من قبيل المضعف ثم يُصغر فتقول : أُنَيْن وعُنَيْن [٢]**

- **وعند حديثه عن إشباع** الضمير المتصل قال : ((**فلك فيه مذهبان فى الوصل، أحدهما: أن يتبع بحركة الضّمير، ولا تلحقه شيئا، وهو الأكثر، وإن شئت ألحقته «الواو»و «الياء»))[٣]، ثم فصل في موضع ثانٍ قائلا : ((... فإن كان قبله ساكنا ففيه مذهبان : أحدهما : كالمتحرك نحو : عنهو أخذت ، وعليهي مال . والثاني : ألا تلحقه حرفا وهو الأكثر)) [٤])) . يتضح من كلامه أن إشباع الضمير حال الوصل فيه مذهبان : المذهب الأول : عدم الإشباع ، وهوقول الجمهور ، وهو ما رجحه ابن الأثير فتقول : عنه أخذت، وخذوه عنّي، وعليه مال، وعلاه شيب. والمذهب الثاني : الإشباع بالواو أو الياء بناءً على حركة الضمير تقول: عنهو أخذت، وخذهو عنّى، وعليهي مال، وعلاهو**

---

(١) البديع في علم العربية ٢/ ١٧٥ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٣٦ ، والهمع ٣/ ٣٨١ .

(٣) البديع في علم العربية ١/ ٦٩١ – ٢/ ١٩.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ١٥١.

شيب ، وذهب إليه ابن السراج. [1] وحكم (الأكثر) بمعنى الأرجح بناء على ما في كلامه في الموضع الثاني من تفصيل ؛ لأنه إن كان ما قبله ساكنا فإما أن يكون أحد حروف اللين مثل : (علاه ، إليه ، دعوه) فحينئذ يكون عدم الإشباع أولى ؛ لئلا يجتمع ساكنان بينهما حاجز غير حصين وهو (الهاء) ، وإما ألا يكون الساكن أحد حروف اللين مثل : (دعه ، منه ، فيه) فالإشباع حينئذ أكثر عند سيبويه ، وعند المبرد الإشباع وعدمه جائزان . [2].

ثم استطرد قائلا في موضع آخر عن إشباع ضمير الجماعة بعد ميمه : ((ضمير جماعة المذكر بعد ميمه في الأصل : واو، نحو: قمتمو، وأنتمو، وهُمو، وضربكمو، وضربهمو، وإيّاكمو، وإيّاهمو، ومررت بكمو، وبهمو فى إحدى اللغتين ، وهذه الواو يجوز إثباتها، وقد قرئ به،وحذفها أكثر استعمالا طلبا للخفة.)) [3] والحذف عنده أرجح لكثرة الاستعمال ، أما اللغة الأخرى فى (بكمو ، وبهمو) كسر ميم الجمع كراهية

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٩١ ، والمقتضب ١/ ٣٦ – ٣٧ ، والأصول في النحو الأصول ٢/ ٣٧٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٩١ ، و المقتضب ١/ ٢٦٤ ، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٣ / ١٤ ، والبديع في علم العربية ١/ ١٥١ هامش .

(٣) البديع في علم العربية ١/ ١٦ – ١٧ – ٦٩١ .

الضمة بعد الكسرة فيقال: بهمي [1] ، وهي إحدى القراءات الواردة في (عليهم) في قوله تعالى ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[2] :

- عليهُمُو وقد قرأ بهاعبد الله بن أبى إسحاق وابن كثير بضم الهاء وإثبات الواو مثل: (لهمُو) ، و(عندَهُمُو) و (وراء همُو) .
- و"عليهُمْ" بضم الميم من غير إشباع إلى الواو.
- و"عليهُمْ" بسكون الميم مع ضمة الهاء.
- و"عليهِمي" ، و"عليهِمْ" بكسر الهاء وسكون الميم .
- و"عليهِمُو" بكسر الهاء وواو بعد الميم.
- و"عليهِمُ" مكسورة الهاء مضمومة الميم من غير واو.
- "عليهُمِي" بضم الهاء وميم مكسورة بعدها ياء.
- و"عليهُمِ" بضمة الهاء وكسرة الميم من غير إشباع إلى الياء.
- و"عليهِمِ" بكسرة الهاء وكسرة الميم أيضًا من غير بلوغ ياء، فتلك عشرة أوجه: خمسة مع ضم الهاء، وخمسة مع كسرها.[3] ، ومن ثم قال النحاس ((الأصل أن تثبت الواو كما تثبت الألف

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٩٤ .

(٢) الفاتحة الآية (٧) .

(٣) تنظر القراءة في : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١ / ٤٤ ، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ١/ ٤١٤ ، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ١١٢ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٨٠ .

فى التثنيـة)) [1] خلافا لابن الأثير الذي اختار الحذف لكثرة الاستعمال ، وطلبا للخفة .

******

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٢٤ .

المبحث الثاني : ما في معنى الكثيرعند ابن الأثير.

١- الغالب :

من المصطلحات المرادفه للكثير (الغالب) ، والغالب في اللغة : هو القوة والقهر والشدة ، من غَلَبَ ، يغلِبُ ،وغَلَباً ، وغَلَبةً. والغِلابُ: النَّزاعُ. والمُغَلَّبُ: الذي يَغلِبُه أقرانه فيما يمارس. والمُغَلَّبُ قد يكون المفضل على غيره. والأَغْلَبُ: الغليظ الشديد القصرة [١]. وفي اصطلاح الأصوليين : أن يغلب شيء على غيره إذا كان بينهما تناسب في شيء قد اشتركا فيه. وقيل : هو ترجيح أحد المغلوبين على الآخر وإطلاق لفظه عليه . وقيل : هو وصف لحال الأكثر استعمالا [٢].

وحكم الغالب من المسموع وقد جعله سيبويه بعد المطرد ؛ لأنه الأحسن والأقوى ، والأولى أن يؤخذ به [٣] ، وهو الحكم الثاني عند ابن هشام ((والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل)) . [٤].

---

(١) ينظر: العين ٤ / ٤٢٠ ، ومختار الصحاح ص ٢٢٨ ، ولسان العرب مادة (غ. ل. ب) ٥/ ٤٩ – ٥٠ ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/ ٤٥٠ .

(٢) ينظر: التعريفات ص ٦٦ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣ / ٣٧٨ ، ٣٨٨ ، والكليات ٢/ ٤٩ .

(٣) ينظر: الشاهد في أصول النحو ص ٢٦٠ .

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢ ، والاقتراح ص٣٣– ٩٩ .

والغالب أشد تمكنا في القبول وأعلى في درجة الفصاحة ، ومرادف لحكم (الكثير) . ويقابله القليل أو النادر وربما يكون أفصح ، ولكن يغلب عليه بكثرة الاستعمال ، ومن أمثلته عند ابن الأثير :

جاء لفظ الغالب صريحا في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال :

- قال ابن الأثير في باب مالم يسم فاعله حين حديثه عن الحاجة الداعية لهذا الباب : ((أن يكون الفاعل مجهولا، والمفعول معلوما، كقولك: ضرب زيد، وشتم عمرو، وهو الغالب على هذا الباب.)) [(١)]. احترز بحكم الغالب من قوله: (مجهولا) أن يكون الفاعل معلوما، كقولك: زلزلت الأرض ، أو معلوما ولكن لم يذكر خوفا منه، أو عليه نحو : قتل عكرمة .

- قال ابن الأثير في شروط الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم : ((ويفتقر إلى ثلاث شرائط في الغالب، وهي: التذكير والعلم[(٢)] ، والعلميّة، نحو: زيد وعمرو، فلا يجوز جمع ما عري منها أو من بعضها به، نحو:رجل وهند وفرس. ويلحق بهذا النوع صفته في الغالب فيجمع به)) [(٣)]. وباب الغلبة هنا هو باب الكثرة ، أي : في الغالب الأعم ؛ لأن هناك بعض الأبنية لا تنطبق عليها شروط هذا الباب ، كأفعل فَعْلاء ، وفَعْلان فَعْلى، ومفعل ومِفْعَال، ومِفْعِيل، وفَعَّال، وفَعُول، وفِعِّيل بمعنى مَفْعُول، نحو: أَخضر، وسَكران،

(١) البديع في علم العربية ١/ ١١٥ .
(٢) المراد به : مَنْ يعقل .
(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٩٠ .

ومدعّس ، ومِهْذَار، ومِحْضِير ، وجَوَّاد، وشَكور، وجَرِيح بمعنى مَجْرُوح ، فلا تجمع شيئا من هذه الأوزان جمع سلامة إلا أن يسمّى به . ثم استدرك قائلا في الملحق بجمع السلامة : ((وكما منعوا من جمع هذه الأبنية به قد ألزموا أبنية أخرى جمع السلامة فى الغالب، وهي فعّال ، وفَعّل ، وفِعّيل، ومُفعِل، ومُفعَل، ومفعول، نحو: قتّال، وكرّام، وجبّأ، وسِكّير، ومُكرِم، ومُكرَم، ومضروب.وكذلك أدخلوا عليه أسماء ليست من شرطه، فجمعوها به، إلا أنهم غيّروا بناءها فى الغالب، فقالوا فى ثبة: ثبون ، وفى كرة: كرون، وفي سنة سنون، وفي أرض: أرضون، وفى ابن: بنون ، وفي حرّة[1]: حرّون وإحرّون[2]))[3].

- وقال في جمع التكسير إنه يأتي للعاقل وغير العاقل : ((ويكون في الغالب لمن يعقل، ولما لا يعقل، نحو: رجال وهُنُود وجِمال.)) [4]. والغلبة جاءت احترازا من بعض الصفات التي لم تجمع جمع السلامة . وقد سبق ذكرها في الموضع السابق.

---

(١) أرض ذات الحجارة ، وألحقت بجمع المذكر السالم ؛ لأنها لمؤنث وليست لمذكر ، وجاءت بالواو رفعا وبالياء نصبا وجراً .

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٩١ .

(٣) البديع في علم العربية ٢ / ٩١ .

(٤) البديع في علم العربية ٢ / ١٠٦ .

- قال في أثناء حديثه عن توكيد الضمير المرفوع بالنفس أو العين : ((لمّا كان الغالب على باب المرفوع الالتباس – مع الإضمار – وأمن اللبس – فى بعض الصّور، نحو: ضربت نفسك – أجري الباب علي وتيرة واحدة، ولم يستثن منها؛ فيقولون: ضربت أنت نفسك، وإن كان اللّبس مأمونا.)) [1]. وبناء عليه فإنَّ أغلب النحاة في حالة المرفوع لابد من إبراز الضمير المستكن ، فلا يجوز أن تقول : فاطمة جرحت نفسها ؛ لأن النفس والعين يصح أن يقعا معمولين ؛ لذا وجب الإتيان بالضمير المنفصل لتوكيد المتصل فتقول : فاطمة جرحت هي نفسها ، فصار حكم الغالب هو الأفضل على الباب كله حتى لو أُمن اللبس مع جواز غير الغالب ولكن بقلة .

- قال في أثناء حديثه عن الألفاظ المعدولة ومنعها من الصرف للعدل والمعرفة والتي على وزن (فُعَل) كـ(عُمَر ، وزُفَر ... إلخ) ، وحقيقة الأمر أن هناك ألفاظا لم تكن معدولة ولم تدخل تحت طائلة هذا الوزن لدخول الألف واللام : ((في الغالب، نحو: الصُّرَد ، والنُّغَر، والظُّلَم)) [2]. وقد احترز بالغالب من القليل؛ لأنّ منع فعل من الصرف، ورد في أسماء محصورة مسموعة، منها أيضا: دلف، وزحل، وحطم، وقثم، وطوي إذا سُمي بها.

---

(١) البديع في علم العربية ١/ ٣٣٦ .

(٢) البديع في علم العربية ٢ / ٢٦٢ .

- وقال في كيفية الوقف على المبني إما بالوقف على حرف البناء ساكنا كـ (كيفْ؟ ، وأينْ؟) أو ((تأتي فى بعضه بهاء تقف عليها، فتقول: كيفه؟ وأينه؟ وكذا فى كل حركة بناء فى الغالب))[1]. يتحدث ابن الأثير بهذا الحكم عن الاسم المبني والذي يكون بناؤه على نوعين : ١- إما بناء عارض كـ(قبل ، وبعد ، واسم لا النافية للجنس) وهذا يوقف عليه بالسكون وليس بهاء السكت ؛ لأن البناء هنا عارض يزول بزوال سببه . ٢- وإما بناء ملازم في جميع أحواله كـ(الضمائر ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام ... إلخ) فما كان منهم ومحرّك الآخر فيوقف عليه بأحد أمرين : إما هاء السكت كما قال ابن الأثير وهو الغالب كـ : تقول : كيفه ، وأينه ، وأكرمته ، وغلاميَهْ، وكتابيَهْ كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾، وقد خرج بحكم الغالب الوقف عليه بالسكون فلك فيه أن تقول: كيفْ ، وأينْ ، وأكرمتْ ، بخلاف الضمير (أنا) فمن وقف بالألف لإثبات حركة النون أثبت الألف عند الوقف ، وإلا جاز الوقف عليه بالهاء فيُقال : أنه . والوقف بالهاء هو الغالب [2]. ؛ لكراهة اجتماع ساكنين ؛ لأن حركة هذه الكلمات كلها حركة بناءٍ بعد حرف ساكن .

---

(١) البديع في علم العربية ١/ ٦٨٣ .

(٢) ينظر :الكتاب ٤/ ١٦٢ – ١٦٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٦ .

- وفي أثناء حديثه عن أوزان مصادر الفعل المضارع المتعدي الذي على وزن (يفعِل) – بكسر العين – قال إن مصدره يأتي : ((على فَعْل، نحو: ضَرب ضَرْبا، وهو الغالب عليه)) (١). ، والمضارع الذي على وزن (يفعُل) – بضم العين –قال إن مصدره يأتي : ((على فَعْل نحو: قَتُل قَتْلا، وهو الغالب عليه)) (٢). ربما ؛ لأنه الأشهر والأكثر استعمالا في المتعدي من الأوزان الأخرى ؛ لذا قال : الغالب عليه. (٣).

- وقال في مصدر(فَعِل) الثلاثي اللازم أن يكون على (فَعَل) سواء أكان صحيحا أم معتلا أم مضعفا : ((يجيء مضارعه على يفعَل بالفتح، ومصدره على فَعَل، نحو: حميت الشمس حِمْيا، وعلى فَعَل، نحو: غَضِب غَضَبا، وهو الغالب عليه)) (٤). كـ(وَجِلَ وَجَلا ، وفَرِحَ فَرَحَا . ويستثنى من الغالب بعض الأوزان الأخرى والتي ذكرتها المؤلفات النحوية (٥) .

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٥١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢ / ٤٣٣.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٥٣.

(٥) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص ٧٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٩٦/١ ، و توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٦٢ .

- أما مصدر الفعل الثلاثي الذي على وزن (فَعُلَ) ولا يكون إلا لازما فيكون كما قال ابن الأثير : ((على فعالة، نحو: نبه نباهة، وهو وفِعال الغالب عليه)) (١). مثل : فَصُحَ فَصَاحة ، وسَمُحَ سَمَاحة ، وطَهُر طَهَارة ، وأما جَمُلَ جِمَال فأصله جِمَالة وحذفت التاء تخفيفا (٢).

- وقال في معرض حديثه عن اسم المرة : ((لا تبني المرّة الواحدة إلّا ممّا هو الغالب على بناء الفعل، فلا تقول في زلزلت: زلزالة، ولا في قاتلت: قتالة)) (٣). والمراد بـ(الغالب) هنا :أنه لو كان للفعل مصدران ، أحدهما أغلب وأشهر من الآخر ، فإن اسم المرة يأتي من الأغلب الأشهر ، كـ (زَلْزَل زَلْزَلة) ولا تقل : زِلزالة ، و (قَاتَل مُقَاتَلة) ولا تقل : قِتَالة ، و(دَحْرَج دَحْرَجة) ولا تقل : دِحراجة ، و(شارك مُشاركة) لا شِراكة .

- قال عند حديثه عن زيادة الميم:((محلّ زيادتها الغالب أوّل الكلمة)) (٤). ومثل زيادتها في أول الكلمة (مَشْهَد) ، و(مَرْصَد) ، و(مَخْرَج) وهذا إذا كان بعدها ثلاثة أصول وتزاد في أول المشتقات ومكرم، ومقتل، ومضرَب ، ومجلس، ومأسدة، ومفتاح –

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٥٥.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٣، والأصول ٢/ ٤٤٢ .
(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٦١.
(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٥٣١.

إلا إذا ثبت كونها أصلا مثل : (مهدد) – واحترازا من الغالب تزاد حشوا كما في : دِلَامص ، وهِرْمَاس [1] ، وتزاد آخرا مثل : شَدْقَم ، وشَجْعَم[2]، واللهمّ ، وتزاد كثيرا في الأسماء وقليلا في الأفعال مثل: تَمَسْكَن ، وتَمَنْطَق . [3].

- وقال عند حديثه عن علة إلحاق تاء التأنيث بالاسم المؤنث وخلو المذكر من أي علامة : ((لأن المذكر – لما كان الأصل – وجب أن يكون الأغلب)) [4]. أي : المذكر لا علامة له ؛ لأنه يفهم عند الاطلاق لما كان الأصل ، كما قال ابن الأثير ، ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بدٌ من علامة تدل عليه ؛ لذا لحقت العلامة المؤنث .

---

(١)الدلامص: البرّاق يُقال : ذهبٌ دِلَامص أي لامع برَّاق ، وهرماس للأسد : من الهرس وهو الدَّق ، على وزن (فِعْمَال) . ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥٢، المنصف ١/١٥١ – ١٥٢ ، والتصريف الملوكي ١٨، و الممتع ١/ ٢٤٢ ، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٦٩.

(٢)الشدقم: الواسع الشدق، وهو اسم فحل من فحول إبل العرب للنعمان بن المنذر ، والشجعم: الطويل من الأسد وغيرها مع عظم. ينظر: البديع في علم العربية ٢/٢٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٢٨، والتصريف الملوكى ص١٩، وسر الصناعة ص ١١٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٩٩، والإبدال لابن السكيت ١٤٧ – ١٤٨، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٦٩.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٥.

- قال في كلمة (النعم) من حيث التذكير والتأنيث : ((والنَّعَم[١] في أحد الوجهين ، فإن الأغلب على النّعم التذكير))[٢] وفيها الوجهان التذكير والتأنيث عند النحاة كأبي عبيد ، والكسائى، والأنباري [٣] ، وحُكي التأنيث عن يونس ، والتذكير أغلب وأعرف عند الفراء ، والفارسي ، وابن الأثير .[٤]

الغالب حكم تعليلي :

من العلل التي استعملها سيبويه ونص عليها [٥] وعدّها السيوطي من أنواع العلل التي تطرد في كلام العرب حيث إنهم يتداولونها في لغتهم بكثرة[٦].

((لأنه الغالب)) ، أو ((الغالب الأكثر)) ، ومن الأمثلة التي تدل على أن التغليب علة نحوية عند ابن الأثير :

---

(١)النَّعَمُ : الْمَالُ الرَّاعِي وَهُوَ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ عَلَى الْإِبِلِ خَاصَّةً وَالْأَنْعَامُ ذَوَاتُ الْخُفِّ وَالظِّلْفِ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ ، وَجَمْعُهُ نُعْمَانٌ ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١ / ٦١٣ .

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٨.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ، لابن الأنبارى ١/ ٤٦٤ .

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٨ ، و المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/٤٦٤، والبلغة في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٧٥ ، والتكملة ١٣٣ ، والبديع في علم العربية ٢/ ٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦٠ .

(٦) ينظر: الاقتراح ص ٧١ .

- قوله في علة إعلال اسم المفعول معتل العين اليائي مثل مبيوع : ((وما كانت عينه ياء فالغالب الأكثر أنها مثل الواو)) [1]. المثلية هاهنا تعني أن الياء مثل الواو في الإعلال فكما تقول : مَصُون تقول : مَبِيع في الغالب الأكثر ويقل التصحيح في الواوي نحو : مَصْوون وفي اليائي نحو : مَبْيوع . مع الخلاف الوارد فيه بين سيبويه والأخفش إما بحذف العين أو واو مفعول[2] – ولكنه لم يحدد أيهما (الغالب الأكثر)عنده ، رأي سيبويه أو الأخفش؟.
- ومن العلل الضمنية ، علة منع المزيد بألف ونون من الصرف كـ(غضبان ، وسكران) قال: ((كامتناعهما في حمراء في الغالب)) [3] ؛ لأن الألف والنون فرع ، وليستا بأصل في المنع من الصرف ، حيث إنهما يشبهان ألفي التأنيث الممدودة في الزيادة ؛ ولمنع دخول التاء على مؤنثه فلا يقال : غضبانة وسكرانة بل غَضْبَى وسَكْرى ، وقد احترز بالغالب من إلحاقه بالتاء وهو قليل كـ(عُرْيانَةٌ ونَدْمانةٌ) .

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٥٨٦.

(٢) ينظر : الخصائص ١/ ٩٩ ، والشافية في علم التصريف ص ٧٢، ١٠٣ ، والممتع الكبير في التصريف ص٣٠٠ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٨٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٤٤ .

(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٢٦٩. وينظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٨٤ ، و اللمع لابن جني ص ١٥٤ ، وعمدة الكتاب للنحاس ص ٢٦٧ .

- وعن مصدر (فاعل) الثلاثي المزيد بحرف قال ابن الأثير عن مصدره : ((الغالب مفاعلة)) [١]. مثل : قَاتل مُقَاتلة ، وسَالم مُسَالمة ، وكَاتب مُكَاتبة ، ويَامن مُيَامنة ولم يعلل بغير أنه الغالب في الاستعمال . وأما غير الغالب فعلى : (فِعال ، وفِيعال) وقيل : إن فِعال تخفيف فيعال : نحو قاتل قِتالا وقِيتالا [٢].

- وفي أثناء حديثه عن أوزان مصادر الفعل المضارع اللازم الذي على وزن فَعَل (يفعِل) – بكسر العين – قال إنه يأتي : ((على فعول، نحو: جَلَس جلوسا، وهو الغالب عليه)) [٣] أي : لأنه الغالب عليه ، والمضارع الذي على وزن (يفعُل) – بضم العين – قال إنه يأتي : ((على فعول. نحو: قَعَدَ قُعُودا. وهو الغالب عليه)) [٤]. الغالب عليهما إذا كانا غير معتل العين كـ(سَما سُمُواً، وزَهَا زُهُّواً، ومَرّ مُرُوراً) ربما ؛ لأن (فُعُول) من أكثر أوزان المصادر وأغلبها استعمالا عن المصادر الأخرى سواء أكان صحيح العين أم معتلها ففي (يفعِل) يأتي مصدره على : (فَعْل) مثل: عَجز عَجْزا ، ومَات مَوْتًا ،ونَام نَوْمًا ، و(فَعَال) مثل : ضَلّ ضَلَالا، و (فَعَالة) مثل :لَذّ لَذَاذة، و(فَعِيل) مثل : وَجَب القلب وَجِيبًا ، و(فَعلان) مثل : عَسل عَسلانًا، و(فَيْعُولَةٍ) مثل : كان كَيْنُونة،

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٤٣-٢٤٤، والأصول ٢/٤٦٥-٤٦٦، والمخصص ١٤/١٨٦.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٤٩.

(٤) وكـ (سكت سكوتا ، وثبت ثبوتا) . ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٤٥٠.

وحَاد حَيْدُودَة، مخفّف منه، و(فعل)مثل : سَرى سُرَىً. (١) أو في يفعُل كـ(فعل، نحو: سَكَتَ: سَكْتًا ، وفعال، مثل: ثَبَت ثَبَاتا، وفَعَلان، مثل: نزي نَزَوَانا (٢) ، وفَعِيلة، مثل: سَكَن سَكِينة، وفَعِيل، مثل: حَبّ حَبيبا، وفَيْعَلُولة، مثل:كان كينونة، وفِعْل، مثل: فَسَق فِسْقا، و فِعال مثل: قام قِياما، وفَعْل ، مثل: مَكث مَكْثا (٣) ، وفعال، نحو: نَعس نُعاسا. (٤)

(١) ينظر: الصحاح في تاج اللغة ٢/ ٤٦٧ ، والأصول ٢/ ٤٣٤ ، والمقتضب ٢/ ١٢٧، والتكملة ص ٢١٣ ، والبديع ٢/ ٤٤٩.

(٢) نَزَى منه الدَّمُ ، أي : نزف وجرى ولم ينقطع ، ويقال نَزِيَ إلى الشر نزوان . بخلاف نَزَّى دَلْوَهُ تَنْزِيَةً وتَنْزِيًا . ينظر: لسان العرب ٢/ ٣٢٠- ٣٢١ (فصل النون) ، مادة (ن. ز. ى) .

(٣) مَكَث: المُكْثُ: الأَناةُ واللَّبَثُ وَالِانْتِظَارُ؛ مَكَثَ يَمْكُثُ، ومَكُثَ مَكْثاً ومُكْثاً ينظر: لسان العرب ٢/ ١٩١ مادة (م. ك. ث) .

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢١٦ ، والأصول في النحو ٢/ ٤٣٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٥٢ ، وليس في كلام العرب ص ٦٣ ، وكتاب الأفعال ٢/ ١٩١.

رابعا: وأحيانا كان يذكر حكم الغالب احترازا من الخطأ في الإحصاء، كقوله في باب الترخيم : ((وأمّا شروطه: فهي– في الغالب–سبع))[1].

٢-الشائع :

(الشَيَع) في اللغة : مقدار من العدد ، نحو : أقمت عنده شيع شهر ، وشاع شيوعا إذا ظهر وتفرق . وشاع الخبر في الناس إذا ذاع وانتشر.[2].

وفي الاصطلاح : كثر ذكر هذا المصطلح في المؤلفات النحوية على التركيبات النحوية التي ذاعت وانتشرت في لغة العرب ، وقد يقترن حكم الشائع بحكم الكثير ، وإذا تعارض الكثير الشائع مع القياس يؤخذ بالشائع كقول ابن الأثير في :

- قال في أثناء حديثه عن دخول تاء التأنيث على الاسم للفرق بين الصفة الجارية على الأفعال بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة: ((وهو الكثير الشائع)) . [3].
- وقال عند الحديث عن مواضع كسر وفتح همزة (إن) : ((القول الجامع في الفرق بينهما: إنّ الموضع الذي يدخلان عليه لا يخلو؛أن يكون مختصّا بإحدى الجملتين الاسميّة والفعليّة، أو

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ٢٦٩.
(٢) ينظر: لسان العرب مادة (ش . ي . ع) ٣/ ٥٠٢– ٥٠٣ .
(٣) البديع في علم العربية ٢/ ٤٨ – ٤٩ . وقد سبق الحديث عنها .

شائعا فيهما، فإن كان شائعا صلح لـ" إنّ" المكسورة، وذلك فى خمسة مواضع:...)) [1].

وهي : الابتداء نحو : إن وليدا قائم ، وإذا كانت صلة لاسم موصول كـ(ما) في نحو قوله تعالى : ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[2]. وأن يقع بعد القسم، كقولك: والله إنّ جلالا قائم ، وإذا دخلت في خبرها اللّام، في قولك: إنّ محمدا لقائم، وأن تقع بعد القول حكاية، نحو: قلت: إنّ خالدا قائم. [3] والشيوع هنا درجة من درجات الجواز أقوى وأجود وأرجح ؛ لدورانه بكثرة على ألسنة العرب .

- قال في أثناء حديثه عن حذف التاء في العلم المرخم عند الوقف : ((وحذف الهاء في العلم أكثر في كلامهم)) . [4] أي: أن أكثر العرب يلزمون الاسم المرخم إذا حذفت منه التاء كـ (طَلحَ) هاء في الوقف ؛ لبيان الحركة وينـدر حذفها فتقول : ياطلحه ، وياحمزه ، قَالَ ابْن عُصْفُور: وَهَذَا يسمع وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّان: بل يُقَاس عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ضَرُورَة شعر لكنه

(١)البديع في علم العربية ١/ ٥٤٩ .
(٢) القصص من الآية (٧٦) .
(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ١٤٣ ، و الأصول في النحو ١/ ٢٦٤ .
(٤) البديع في علم العربية ٢/ ٢٠٣- ٢٠٤.

قَلِيل[1]. وإذا اضطر شاعر من أهل هذه اللغة حذف هاء السكت ، جاء بحرف المد في آخر البيت عوضا عنها .

٣-المشهور :

الشهرة في اللغة : ظهور الشيء ووضوح الأمر ، ومشهور أي : معروف، ويقال : امرأة مشهورة أي : معروفة . [2].

وفي الاصطلاح : هو ما اشتهر على الألسنة ، فيضم ما له اسناد واحد فأكثر ، وما ليس له إسناد أصلا)) [3]. .

وأراه حكما كميا من الأحكام النحوية المقبولة الدالة على الشيوع والانتشار خاصة عند علماء القرن السابع كابن مالك ، والرضي ، وابن يعيش، وابن الحاجب والرضي ...إلخ .

ومن أمثلة مجيء حكم (المشهور) عند ابن الأثير :

- قال في أثناء حديثه عن حروف العطف وما تفيده بل : ((أن يكون المعنى، ما جاءنى زيد بل جاءني عمرو؛ فيكون نفي المجئ ثابتا لزيد، وإثباته ثابتا لعمرو؛ فيكون الاستدراك في الفعل وحده، وهذا هو المشهور في الكلام.)) [4]. وقد يكون المعنى: ما

(١) ينظر : التعليقة ١/ ٨٨ ، والمنصف لابن جني ١/ ٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٩٧ ، والهمع ٢/٩٢.

(٢) ينظر : لسان العرب مادة (ش . هـ. ر) ٣/ ٤٨٧.

(٣) ينظر : كشاف اصطلاحات الظنون ٢/ ٤٨٥ .

(٤) البديع في علم العربية ١/ ٣٦٤ .

جاءني زيد بل ما جاءني عمرو، فكأنّك قصدت أن تثبت نفي المجيء لزيد، ثمّ استدركت فأثبته لعمرو؛ فيكون معنى ، وما جاءني زيد بل عمرو: أنّ عمرا أيضا ما جاء، وأنّ الّذي يراد الإخبار عنه بنفى المجيء، إنّما هو عمرو، لا زيد، فيكون الاستدراك في الفعل، وحرف النّفي معا. ولكن كما ذكر ابن الأثير الأول هو المشهور في الاستعمال .

- وقال في أثناء حديثه عن كيفية الوقف على الاسم المنصوب : ((أمّا المنصوب: فلك في الوقف عليه وجهان : أحدهما – وهو المشهور – أن تبدل من التّنوين «ألفا»، فتقول: رأيت بكرا. والثاني: أن تقف عليه بالسّكون، كالمرفوع، تقول: رأيت زيدْ، وهو قليل إلّا فى الشّعر.)) [1] ماذكره ابن الأثير من الوقف على الاسم المنصوب – غير المقصور– مثل : رأيت محمدًا ، بالألف بدلا من فتحة منونة ؛ لبُعْدِه عمَّا يَمْنَع ذلك في المجرور والمرفوع ؛ لأنَّ الوقف على المجرور بالياء فيه إلتباس بالمضاف إلى ياء المتكلّم؛ فلو قال قائلٌ: مررت بغلامي؛ لتوهم أن الغلامِ مُلْكُهُ؛ ولو وقف على المرفوع بالواو فيقول: جاء زَيْدُو؛ لخرج عن أصل كلام العرب؛ لأنه لا يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة، وإنما يوجد ذلك في الأفعال ؛ وللتَّفرقةَ بين النونِ الزائدة على الاسم بعد كماله، والنونِ التي هي من كمال الاسم. ومن ثم ما اختاره ابن الأثير هي اللغة الفاشية و المشهورة فيه

(١) البديع في علم العربية ١/ ٦٨٢ .

وهو ما عليه جمهور النحاة ، وأما اللغة القليلة – فهي لغة ربيعة – وهم يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور بالوقف عليه بالسكون كما يقف عامة العرب كـ: أكرمتُ محمدْ ، وكما يقفون هم وغيرهم على ذي الألف واللام مثل : ساعدتُ الرجلْ ، قال الأعشى:

إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السُّرَى ☆☆☆ وآخُذُ مِن كلّ حَيٍّ عُصُمْ(١).

(١) البيت من المتقارب ، واللغة: السُّرى: المسير ليلاً. العُصم: العهد بالسلامة.
= المعنى: يصف ما تجشّمه من المشاق في السير إلى ممدوحه ليجزل له العطاء.
يقول: أطيل المسير إلى قيس هذا طالبًا من كل حيٍّ العهد بعدم التعرض إليَّ.
والشاهد فيه قوله: "آخذ عُصمْ" حيث وقف على المنصوب المنون بالسكون، ولم يبدل تنوين النصب ألفًا، وهذه لغة، وكان القياس أن يقال: عُصما. ينظر : ديوانه ص٣٧، واللمع في العربية لابن جني ص ١٦ ، والمفصل في علم العربية ص ٥٠٨ ، والإنصاف ٢/ ٦٠٥ ،والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٩١، والشافية في علم التصريف ص ٦٣ ، وشرح المفصل ٥/ ٢١٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٩، واللمحة في شرح الملحة ١/ ١٦٢ .

الخاتمة

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة التحليلية التطبيقية ، وبمزيد من التأمل وإنعام النظر ، وبتتبع حكم (الكثير وما في معناه) الوارد عند ابن الأثير ، نستطيع نخلَص من هذه الدراسة التى عُنيت بحكم من الأحكام النحوية إلى عدة نتائج أذكرها فيما يأتى:

١- إنَّ كتاب (البديع في علم العربية) يُعد من المؤلفات النحوية والصرفية الميسره ؛ لأنه قليل العلل والافتراضات والتي تملأ أغلب المؤلفات التي عُنيت بهذا العلم .

٢- قدَّر ابن الأثير القياس ورجحه في بعض المواضع على طريقة البصريين ، مع أنه عالم أصولي يميل إلى السماع ويعتد به كثيرا وقد رجحه في مواضع أخرى .

٣- إن الأحكام النحوية مع اختلافها وتنوعها تندرج تحت ثلاثة أحكام رئيسة هي : الواجب ، والجائز، والممتنع ، ومازاد عليها متفرع منها .

٤- ضابط الأحكام يعتمد في علم النحوي بوروده في الاستعمال ، وهو يتمثل في معنيين رئيسين وهما : (اليقين ، والظن) فالأول يراد به الواجب أو الممتنع ، والثاني يراد به الجواز وفروعه .

٥- إنَّ استخدام ابن الأثير لبعض الأحكام النحوية في كتابه (البديع) يُخالف غيره من النحويين ؛ لأن مفهومها يختلف من عالم إلى آخر على حسب اختلاف الزمان والمكان والثقافة .

٦- ضابط الحكم النحوي (الكثير) -خاصة – يعتمد على ورده في السماع ثم القياس .

٧- حكم (الكثير) عند ابن الأثير كالواجب ، عندما يعضده بحكم من الأحكام الأخرى المقبولة كالأحسن ، والأجود ، والأقوى فيلزم العمل به ، والقليل ضعيف يجب تركه .

٨- استعمل ابن الأثير(الكثير) كحكم كمي ، وبمعنى المطرد ، والغالب ، والأرجح ، والشائع والمشهور مما يدل على أنه عالم مجتهد يمتاز بسعة العقل فلم يكتف بكونه تابعا لمن سبقوه ، بل أدلى بدلوه من خلال حكم الكثير فيذكره تارة على معناه الحقيقي وتارة بمعانٍ أخرى.

٩- إن البحث والقراءة المتأنية كشفت عن قوة وأصالة الأصول التي قام عليها التقعيد النحوي ، ومن ثم يجب علينا كباحثين الاهتمام بالدراسات الأصولية للنحو العربي من الناحية التطبيقية التحليلية ؛ لتنشيط حركة التأليف في هذا الفرع من العلم النحوي .

وختاما أحمد الله الذى بنعمته تتم الصالحات،

وأسأله التوفيق والسداد.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية :

م	الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
	سـورة الفاتحة		
–	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ . ﴾	٧	
	سورة البقرة		
	﴿ مَثَلا مَا بَعُوضَةً ﴾	٢٦	
	سورة المائدة		
–	﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾	٤٣	
–	﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	
	سورة هود		
–	﴿وغِيضَ الْمَاء﴾	٤٤	
–	﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾	٦٦	
	سورة يوسف		
–	﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	٥٨	

سورة الحجر			
–	﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلَّا عِبادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾	٤٢	
سورة الإسراء			
–	﴿ وَقَضَى رَبُّكَ ﴾	٢٣	
سورة الكهف			
–	﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها ﴾	٣٣	
سورة مريم			
–	﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً ﴾	٩٥	
سورة الحج			
–	﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ ﴾	٣٥	
سورة النمل			
–	﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ ﴾	٨٧	
سورةالقصص			
-	﴿وَآتَيْناهُ مِنَ الْكُنُوزِ ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ ﴾	٧٦	
سورة ص			
-	﴿ إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغاوِينَ ﴾	٨٢– ٨٣	

سورة الأحزاب			
–	﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحاً نُؤْتِها أَجرهَا ﴾	٣١	
سورة غافر			
–	﴿ إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾	٤٨	
سورة الزمر			
–	﴿وسُيِقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٧١	
سورة الحجرات			
–	﴿ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾	٩	
سورة الذاريات			
–	﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾	١٣	
سورة الممتحنة			
–	﴿ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾	١٠	
سورة الملك			
	﴿ سُيِئَتْ وُجُوه ﴾	٣٧	
سورة المرسلات			
–	﴿ هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴾	٣٥	

سورة الشرح			
–	﴿ إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسرًا ﴾	٥	

ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية

م	أولاً : الحديث	رقم الصفحة
١	روي أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال لزيد الخيل: ((ما وصف لي شئ في الجاهليّة فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسك))	

ثالثا : فهرس قوافى الأشعار:

القافية	البحر	القائل	ص
مقبلُ	الكامل	لأبي العيال الهذلي	
عُصُمْ	المتقارب	الأعشى	
خرطوما	البسيط	للأسود بن يعفر	
حاتمِ	الطويل	ربيعة الرقى	
سواديِ	الكامل	الأسود بن يعفر	
عشاريِ	الكامل	الفرزدق	
أوصالي	الطويل	امرؤ القيس	
تكُونَهْ	الكامل المجزوء	خليفة بن براز	
ذووها	الوافر	كعب بن زهير	

رابعاً : فهرس أقوال العرب وأمثالهم :

م		رقم الصفحة
١-	(الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ...)	
٢-	(المرء مقتول بما قتل به .....) .	

ثبت أهم المصادر والمراجع

(الألف)

- الإبدال ، لابن السكّيت، تح/ د. حسين محمد محمد شرف، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- الأحكام التقويمية في النحو العربي ، دراسة تحليلية ، نزار بنيان الحميداوي –
- ارتشاف الضرَب من لسان العرب – لأبى حيان الأندلسى – تح / رجب عثمان – مكتبة الخانجى – ط١ – ١٩٩٨م .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول –للشوكانى اليمنى–تح/أحمد عزو عناية،دمشق –قدم له:خليل الميس،ود/ولى الدين صالح فرفور– الناشر:دار الكتاب العربى،ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- الأزهية فى علوم الحروف – للهروى –تح/عبد المعين الملوجى.
- أساس البلاغة – للزمخشرى – تح / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٩هـ – ١٨٨٩م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين القرافي، تحقيق د. طه محسن.
- أسرار العربية – للأنبارى –تح/بركات يوسف هبود– دار الأرقم بن أبى الأرقم – ط١ – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الإصابة في تمييز الصحابة – ت: العسقلاني – تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٥ هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت – تح / محمد مرعب – ط١ – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م – دار إحياء التراث العربى .
- الأصول – لتمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء .

- أصول النحو العربى عند ابن مالك – تح / خالد سعد شعبان – ط١ – ٢٠٠٩م – دار الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ت: د. محمد عيد – عالم الكتب – ١٩٨٩م .
- الأصول فى النحو – لابن السراج – تح / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت .
- إعراب القرآن للنحاس – تح / عبد المنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – بيروت.
- الإغراب فى جدل الإعراب – للأنبارى – تح / سعيد الأفغانى – بيروت – ط ٢ – ١٣٩١هـ .
- الاقتراح في بيان الإصلاح ، لابن دقيق العيد – دار الكتب العلمية – بيروت
- الاقتراح فى أصول النحو – للسيوطى – دار الفكر – تح / د . محمود سليمان ياقوت ، و تح / د . أحمد سليم الحرص وآخر – ط ١ – ١٩٨٨– دارجروس برس.
- الإقناع فى القراءات السبع ، لابن الباذش – لناشر: دار الصحابة للتراث .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة – ت: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت –ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – للأنبارى– المكتبة العصرية – ط١ – ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام الأنصارى – تح / يوسف الشيخ محمد البقاعى – دار الفكر .

- إيجاز التعريف في علم التصريف ، لابن مالك ، تح : حمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م ، لناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .
- الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى – تح / د. مازن المبارك – ط١٩٩٦م– دار النفائس – بيروت .

(الباء)

- البحر المحيط فى التفسير – لابن حيان – تح / صدقى محمد جميل – دار الفكر – بيروت – ط ١٤٢٠هـ .
- البداية والنهاية ، ت : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي – الناشر: دار الفكر – ط ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.
- البديع في علم العربية، ت: ابن الأثير –تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، وأ.د / صالح العايد – الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية – ط١، ١٤٢٠ هـ.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحويين – للسيوطى – تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ط٢ – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – دار الفكر .

(التاء)

- تاج العروس ، للزبيدي ، الناشر : دار الهداية ، د. ط. ت .
- التبصرة والتذكرة. لعبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى. دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري – تح : د. عبد الرحمن العثيمين – الناشر: دار الغرب الإسلامي – ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – ت: أبو حيان الأندلسي – تح: د. حسن هنداوي – الناشر: دار القلم – ط١.

- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو – للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان– ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التصريف الملوكي، لابن جني، عني بتحقيقه محمّد سعيد مصطفى النعساني، وعلّق عليه أحمد الخاني، ومحيي الدين الجراح، حماة ١٣٩٠هـ، الطبعة الثانية.
- التعريفات– للشريف الجرجانى–تح/مجموعة من العلماء–الناشر:دار الكتب العلمية–بيروت –لبنان.
- التعليقة على كتاب سيبويه – لأبى الفارسى– تح/ عوض بن حمد القوزى – ط١– ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- التكملة للفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض السعودية، ط ١،١٤٠١ س / ١٩٨١ م.
- تكملة المعاجم العربية ، ت: رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ) نقله إلى العربية وعلق عليه:جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي ، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط ، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ، ط١، من ١٩٧٩– ٢٠٠٠م
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – ت: ناظر الجيش – دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون – الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية – ط١، ١٤٢٨ هـ .
- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة – ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك–للمرادى– تح / عبد الرحمن على سليمان – دار الفكر العربى – ط١ – ٢٠٠٨م – ١٤٢٨هـ .
- التوقيف على مهمات التعاريف–للمناوى–عالم الكتب– القاهرة–ط١–١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني – تح : وتو تريزل _ الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(الجيم)

- الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي – تح / أحمد البردونى – إبراهيم أصفيش – دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- جامع البيان للطبري ، تح : عبدالله بن عبد المحسن التركي – طز دار الهجر – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- جامع البيان في القراءات السبع – ت: لأبي عمرو الداني –الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات – ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
- الجنَى الدانى فى حروف المعانى – للمرادى – تح / د . فخر الدين قباوة– أ.محمد نديم – دار الكتب – العلمية – بيروت – سليمان – ط١ – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- ابن جني ناقدا لغويا ، لإسراء عريبي – الأردن – دار أسامة – ٢٠١١م .

(الحاء)

- حاشية الصبان – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٧م .
- الحجة في علل القراءات السبع ، للفارسي – تح / علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار – ط/ هيئة الكتاب العامة – ١٩٨٣م .
- حجة القراءات – لابن زنجلة – تح / سعيد الأفغانى – دار الرسالة .
- الحجة فى القراءات السبع – لابن خالويه – تح / د . عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – بيروت – ط٤ – ١٤٠١هـ .
- الحدود في علم النحو ، ت: شهاب الدين الأندلسي، تح / نجاة حسن عبد الله نولي – الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

(الخـــاء)

- خزانة الأدب ولب لباب العرب – للبغدادى – تح / عبد السلام هارون– ط٤ – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م .
- الخصائص – لابن جنى – تح/ محمد على النجار–الهيئة العامة للكتاب – ط٤ .

(الـدال)

- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون – ت: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ،عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص – الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- ديوان الأعشى – الكبير – تح/ محمد حسين – مكتبة الآداب – المطبعة النموذجية.
- ديوان الفرزدق – تح/ علي فاعور – دار الكتب العلمية – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ديوان الهذليين = الشعراء الهذليين ، ترتيب وتعليق : محمد محمود الشنقيطي – الدار القومية للطباعة والنشر – ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .

(الـراء)

- الرد على النحاة – لابن مضاء القرطبى – تح/ محمد حسن إسماعيل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١– ١٤٢٨هـ. وتح / د. محمد إبراهيم البنا – ط ١– ١٩٧٩م–دار الاعتصام.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ، للسهيلي – الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – ط١، ١٤١٢ هـ .

(الســين)

- السبعة فى القراءات – لابن مجاهد ، تح / شوقى ضيف – دار المعارف – مصر.
- سر صناعة الإعراب – لابن جنى–تح/ حسن هنداوى– دار الكتب العلمية – بيروت لبنان– ط١ – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي [هو كتاب شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ تح/: عبد العزيز الميمني – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(الشين)

– الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري) – ت: ابن الحاجب – تح : حسن أحمد العثمان – الناشر: المكتبة المكية – مكة – ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

–الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه – ت/ د. خديجة الحديثي ط ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ت : عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح ، تح: محمود الأرناؤوط ، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط – الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت – ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

- شرح الألفية للأشمونى = منهج السالك لشرح ألفية ابن مالك=– دار الكتب العلمية –بيروت – ط ١ ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

- شرح الألفية– لابن عقيل – تح/ محد محي الدين عبدالحميد – دار التراث القاهرة – ط ٢ – ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

- شرح الألفية – لابن الناظم – تح : محمد باسل عيون السود– الناشر: دار الكتب العلمية – ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

- شرح التسهيل – لابن مالك – تح / د. عبدالرحمن السيد ومحمد بدوى المختون – دار هجر.

- شرح التصريف – ت: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ، ت: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي – الناشر: مكتبة الرشد – ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م .

- شرح التلويح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، لعبيد الله الحنفي – تح/ زكريا عميرات – دار الكتب العلمية بيروت – ١٩٩٦م .

- شرح الجمل الكبير- لابن عصفور – تح/ صاحب أبو جناح – العراق ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ.

- شرح ديوان كعب بن زهير –صنعة السكري. الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٣٦٩ هـ –القاهرة.

- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي – حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب للجوهرى- تح/ نواف بن جزاء الحارثي – عمادة البحث العلمي- بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – ط ١ ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب – لابن هشام الأنصاري – تح/ عبدالغنى الدقر – الشركة المتحدة.

- شرح قطر الندى وبل الصدى – لابن هشام – تح/ محمد محي الدين عبدالحميد – ط/ دار الطلائع ط٢٠٠٤م – القاهرة ط١١ – ١٣٨٣هـ.

- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) ، ت: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ) ، تح: إسماعيل إسماعيل مروة – الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) – ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

- شرح كافية ابن الحاجب – للرضي – دار الكتب العلمية –بيروت.

- شرح الكافية الشافية – لابن مالك – تح/ أ.د/ عبدالمنعم أحمد هريدى – ج. أم القرى – مركز البحث العلمي – وإحياء التراث الإسلامي- ط١ .

- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي تح/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط١، ٢٠٠٨ م.

- شرح كتاب سيبويه – للرماني – أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي – إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام –جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية – عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- شرح المفصل – لابن يعيش – تح/ إميل يعقوب الكتب العلمية – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م –.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم–ت.نشوان بن سعيدالحميرى اليمنى– تح/د.حسين بن عبد الله العمرى وآخرون– دارالفكرالمعاصر–بيروت ،لبنان–ط١– ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – لابن مالك – تح/ محمد فؤاد عبدالباقي – مكتبة دار العروبة.

(الصاد)

- الصَّحاح: (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرى– تح/ أحمد عبدالغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت ط٤– ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
- الصناعتين ، ت: العسكري تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت ١٤١٩ هـ .

(الطاء)

- طبقات الشافعية الكبرى ، ت: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو– الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ط٢، ١٤١٣هـ.

(العين)

- علل النحو – لابن الوراق – تح/محمود جاسم محمد الدرويش – الناشر: مكتبة الرشد – ط١– ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

- عمدة الكتاب ، لأبي جعفر النحاس – تح / بسام عبد الوهاب الجابي – الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر – ط١– ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- العنوان فى القراءات السبع – لابن سعيد الأنصاري السرقسطي – تح/ د. زهير زاهد ، ود. خليل عطية – عالم الكتب – بيروت ١٤٠٥هـ.

(الغين)

- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية – للسخاوي – تح: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم
- الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث – ط١، ٢٠٠١م

(الفاء)

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ، نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) – ت: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي – الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي – ت: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – تح: علي حسين علي – الناشر: مكتبة السنة – مصر – ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- الفروق اللغوية – لأبى هلال لعسكري – تح/ محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع– القاهرة.
- الفصول فى الأصول – لأبى بكر الرازى – الناشر : وزارة الأوقاف الكويتية –ط ٢–١٤١٤هـ –١٩٩٤م.
- فى أصول النحو دراسة فكر ابن الأنبارى – ت / د . محمد سالم صالح – ط١ – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ – دار العلوم العربية – بيروت.
- فى أصول النحو – لسعيد الأفغانى – المكتب الإسلامى – بيروت .

(القاف)

- القاموس الفقهى لغة واصطلاحاً- ت/ د. سعدى أبو حبيب- الناشر :دار الفكر،دمشق – ط٢-١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- القياس فى اللغة العربية – ت. محمد الخضر حسين – المطبعة السلفية.

(الكاف)

- الكافية في علم النحو ، لابن الحاجب – تح : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر – الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة – ط١، ٢٠١٠ م .
- الكامل في اللغة والأدب – ت: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة – ط٣- ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- كتاب الأفعال ، لابن القطاع ، عالم الكتب ، لأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- الكتاب – لسيبويه – تح/ عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط٣ -١٩٨٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم – ت: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي – تقديم: د. رفيق العجم – تحقيق: د. علي دحروج – نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي – الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني – الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ط١ – ١٩٩٦م.
- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون – لحاجى خليفة – مكتبة المثنى- دار إحياء التراث العربى – دار العلوم الحديثة – دار الكتب العلمية.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ت: للكفوي، تح: عدنان درويش – محمد المصري – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

- الكناش في علمي النحو والصرف ، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل ، تح / لدكتور رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان – عام النشر: ٢٠٠٠ م.

- كنز الوصول إلى معرفة الأصول ، لمحمد الحنفي البزدوي كراتشي ، مطبعة جاويد بريس – د.ت .ط .

(اللام)

- اللباب فى علل البناء والإعراب– للعكبري – تح / د. عبدالإله النبهان – دار الفكر – دمشق – ط١ –١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

- لسان العرب – لابن منظور – ط٣ – ١٤١٤هـ– دار صادر –بيروت.

- اللمحة فى شرح الملحة – لابن الصائغ – تح / إبراهيم بن سالم الصاعدى – عمادة البحث العلمى – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة –ط١ – ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م .

- لُمَع الأدلة فى أصول النحو – للأنباري – تح/ سعيد الأفغانى – بيروت ط٢ ١٣٩١هـ.

- اللمع فى العربية – لابن جنى– تح/ فائز فارس – دار الكتب الثقافية – الكويت.

- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تح: أحمد عبد الغفور العطار – ط٢ – مكة المكرمة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩٩م .

(الميم)

- ما ينصرف وما لا ينصرف – الزجاج – تح/ هدى محمود قراعة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٣٩١م.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – لابن جنى – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط١ – ١٤٢٠ – ١٩٩٩م.

- مختار الصحاح ، للرازي – دار الحديث .

- المخصص – لابن سيده – تح/ خليل إبراهيم جفال – دار إحياء التراث –بيروت – ط١– ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية – لشوقي ضيف – دار المعارف–ط٧–د.ت.
- المذكر والمؤنث ، للأنباري ، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة – مراجعة: د. رمضان عبد التواب – الناشر: جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – سنة النشر: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- المذكر والمؤنث، الفراء، ت/ مصطفى السقا، ط سنة ١٣٤٥، حلب.
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها– للسيوطى – تح/ محمد جاد المولى ،ود/ فؤاد على منصور – دار الكتب العلمية –بيروت – ط١ ١٤٢٨هـ– ١٩٩٨م
- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تح/ محمد كامل بركات– ط٢ – ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م– معهد البحوث جامعة أم القرى.
- مشكل إعراب القرآن – لمكى القيسى – تح/ ياسين محمد السواس – دار المأمور– للتراث – دمشق – سورية ط٢ .
- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير – ت/لابن على الفيومى–المكتبة العلمية–بيروت–د.ط.ت.
- معانى القراءات – للأزهري –تح/عيد مصطفى درويش،وعوض بن حمد القوزى– مركز البحث فى كلية الآداب – ج الملك سعود – ط١ – ١٩٩١م.
- معانى القرآن – للأخفش – تح / د. هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط١ – ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
- معانى القرآن – للفراء – تح/ مجموعة – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
- معانى القرآن إعرابه – للزجاج – ط دار الحديث ١٤١٤هـ– و ط عالم الكتب – بيروت – ط١ – ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ.

- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – لياقوت الحموى – تح/ إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي –بيروت ط١ – ١٤١٤هـ –١٩٩٣م.
- معجم العين – للخليل بن أحمد – تحت/ د. مهدى المخزومى ، ود. إبراهيم السامرائي – دار الهلال.
- معجم اللغة العربية المعاصرة – ت د. أحمد مختار ومجموعة عالم الكتب – ط١ – ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
- معجم لغة الفقهاء ، ت: محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي – الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع – ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- معجم المؤلفين – لعمر رضاكحالة – دار إحياء التراث العربى – بيروت.
- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية القاهرة–ت.مجموعة–دار الدعوة للنشر.
- المغرب في ترتيب المعرب ، ت: للخوارزمي، الناشر: دار الكتاب العربي، د. ط.ت.
- مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب – لابن هشام – تح/ د/ مازن المبارك – محمد على حمد الله – دار الفكر – دمشق ط٦ –١٩٨٥م.
- المفصل فى صنعة الإعراب – للزمخشري – تح / د. على بو ملحم – مكتبة الهلال –بيروت – ط١ – ١٩٩٣م.
- المفضليات – ت: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون – الناشر: دار المعارف – القاهرة – ط: السادسة.
- المقتضب – للمبرد – تح / أ.د/ محمد عبدالخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.
- المقرب – لابن عصفور – تح/ أحمد عبدالستار الجوارى، وعبدالله الجبورى – بغداد – ١٩٨٦م.
- الممتع الكبير في التصريف – ت: ابن عصفور ، الناشر: مكتبة لبنان – ط١، ١٩٩٦م.

- من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق – لابن مالك – تح: محمد المهدي عبد الحي عمار –الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة –الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (١٤١٨ – ١٤١٩هـ) / (١٩٩٨ – ١٩٩٩م)منجد المقرئين ومرشد الطالبين– لابن الجزرى – دار الكتب العلمية – ط١– ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- المنصف لابن جنى –تح/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين– دار إحياء التراث القديم – ط١ – ١٩٥٤م.
- المهذب في فقة الإمام الشافعي –ت: الشيرازي – الناشر: دار الكتب العلمية – د.ت.

(النون)

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ت: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحا، سن، جمال الدين – الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- النحو العربى – لمازن المبارك – دار الفكر – دمشق.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ،لابن حجر العسقلاني، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي – الناشر: مطبعة سفير بالرياض – ط١، ١٤٢٢هـ.
- النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ – ت: لابن أبي عبد الله، المعروف بـ(بطال)– تح: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالِم – الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة – عام النشر: ١٩٨٨ م .

(الهاء)

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – للبغدادى – ط استانبول ١٩٥١م.

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، للسيوطى – تح/ عبدالحميد هندواى – المكتبة التوفيقية – مصر.

(الواو)

- وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لابن خلكان – تح / إحسان عباس – دار صادر –بيروت.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة: وفيها ذكرت أهم أسباب اختيارى لهذا البحث.	
التمهيد: (حياة ابن الأثير وآثاره)، وتشتمل على ما يأتي:	
– اسمه ومولده ونشأته.	
– إخوته .	
– من أشهر شيوخه وتلاميذه.	
– وفاته .	
– مذهبه الفقهي والعقدي .	
– مؤلفاته .	
– التعريف بـ" البديع في علم العربية " وقيمته العلمية.	
القسم الأول : (الدراسة النظرية) وتشتمل على مبحثين :	
المبحث الأول : (الأحكام النحوية مفهومها وأنواعها ، وعلاقتها بالأحكام الفقهية) ، ويشتمل على :	
١– معنى الحكم في اللغة والاصطلاح ، وأنواعه .	
٢– علاقة الأحكام النحوية بالأحكام الفقهية .	
المبحث الثاني: الكثير معناه في اللغة والاصطلاح .	
القسم الثاني : (الدراسة التحليلية التطبيقية) . وتشتمل على مبحثين:	
المبحث الأول : حكم الكثير ودلالته النحوية عند ابن الأثير :	
أولا : الكثير حكما كميا.	
ثانيا : حكم الكثير وضده.	

ثالثا : الكثير حكم تعليلي .	
رابعا : الكثير مقترنا بأحد أحكام القبول الأخرى .	
خامسا : تضمين حكم الكثير معنى حكم آخر .	
- الأكثر بمعنى المطرد .	
- الكثير بمعنى الغالب .	
- الأكثر بمعنى الأرجح .	
المبحث الثاني : ما في معنى الكثير عند ابن الأثير .	
١ -الغالب	
٢ -الشائع .	
٣ -المشهور .	
الخاتمة: وفيها أهم النتائج.	
الفهارس الفنية:	
١- فهرس الآيات القرآنية.	
٢- فهرس الأحاديث النبوية.	
٣- فهرس قوافي الأشعار.	
٤- فهرس أقوال العرب وأمثالهم.	
٥- ثبت أهم المصادر والمراجع.	
٦ -فهرس المحتويات .	